الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الاعلام والاتصال

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر الأكاديمي

الميـــــدان : العلوم الإنسانية

الشـعبة : علوم الإعلام والاتصال

التخـــــصص : اتصال وعلاقات عامة

تحت عنوان :

تحليل خطاب الجزائر في الأمم المتحدة –دراسة على عينة من خطابات وزير الخارجية أحمد عطاف

من اعداد الطلبة :

-سعيدي أحمد عبد الرحمان

-حمديني خير الدين

اشراف :

-الدكتور يحي تقي الدين

السنة الجامعية 2025 - 2026

تحليل خطاب الجزائر في الأمم المتحدة

دراسة على عينة من خطابات وزير الخارجية –أحمد عطاف–

من اعداد الطلبة :

سعيدي أحمد عبد الرحمان – خير الدين حمديني

المتحصلين على شهادة ليسانس اعلام و اتصال تخصص اتصال بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة سنة 2024.

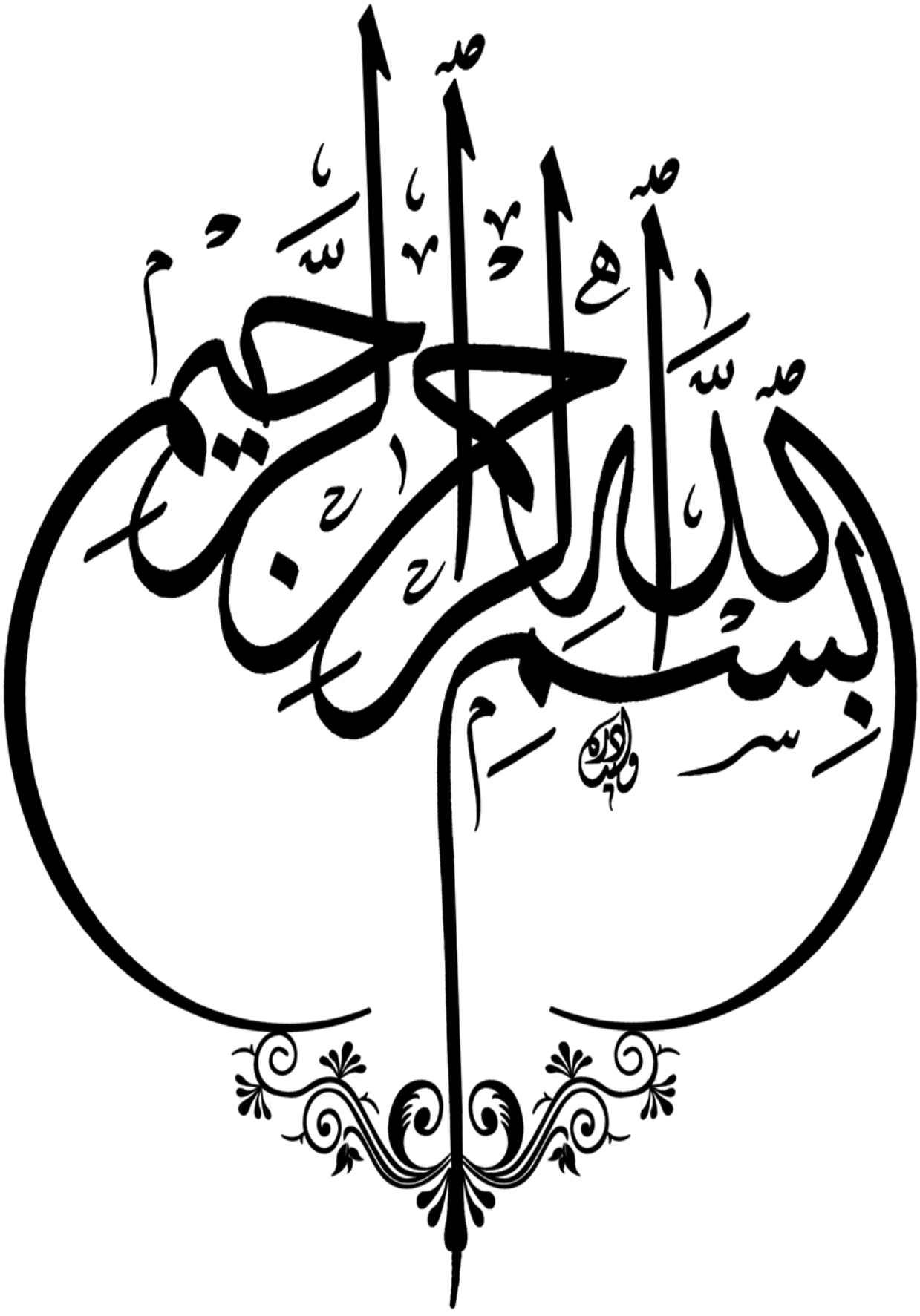
ونقدم هذه المذكرة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاعلام و الاتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة بجامعة المسيلة.

أشرف على مناقشة المذكرة :

الأستاذ	**بوقرة رضوان**	**رئيسا**
الأستاذ	**يحي تقي الدين**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ	**علاوة**	**ممتحنا**

تاريخ المناقشة :

الثلاثاء 09 جوان 2026


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله تعالى أولًا وآخرًا، الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفّقنا لإتمام هذه المذكرة، وأعاننا على تجاوز مراحلها المختلفة، فله سبحانه خالص الحمد والشكر على ما أنعم ويسّر.

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف ، لما قدّمه من توجيه علمي ومتابعة دقيقة وملاحظات قيّمة أسهمت في تحسين هذا العمل وإخراجه في صورته الحالية، فكان لإشرافه أثر واضح في مختلف مراحل الإنجاز.

كما نتوجّه بخالص الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة، لتفضّلهم بقراءة هذه المذكرة ومناقشتها، وما سيبدونه من ملاحظات علمية بنّاءة من شأنها أن تثري هذا العمل وتزيده قيمة.

ولا يفوتنا أن نعرب عن شكرنا لجميع الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم خلال مساري الجامعي، لما قدّموه من علم وتوجيه، وما غرسوه من قيم الاجتهاد والانضباط والبحث الرصين.

ونتقدم بالشكر كذلك إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، سواء بالنصح أو المساعدة أو التيسير، راجين أن يكون هذا العمل عند حسن الظن، وأن يحقق الفائدة المرجوّة.

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل العلمي المتواضع.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من كانا النور الذي أضاء دربي، والسند الذي منحني القوة والعزيمة لمواصلة مسيرتي العلمية؛ إلى والديّ العزيزين، حفظهما الله وأدام عليهما نعمة الصحة والعافية، جزاءً لما قدماه لي من حب ورعاية وتضحيات لا تُقدّر بثمن.

إلى إخوتي وأفراد أسرتي الكريمة، الذين غمروني بالدعم والتشجيع والمؤازرة في مختلف مراحل الدراسة والبحث.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم وتوجيهاتهم القيمة، فكانوا خير معين في سبيل التحصيل العلمي والمعرفي.

إلى زملائي ورفقاء الدراسة، الذين جمعتني بهم سنوات من الاجتهاد والمثابرة، وتقاسمنا خلالها طموحات النجاح وآمال المستقبل.

إلى كل من ساهم بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة أو دعم معنوي في إنجاز هذه المذكرة.

وأهدي هذا العمل العلمي إلى كل باحث وطالب علم يؤمن بأن المعرفة رسالة سامية، وأن البحث العلمي سبيل للرقي والتقدم وخدمة المجتمع.

راجيًا من الله عز وجل أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من يطلع عليه.

والله ولي التوفيق.

أحمد عبد الرحمان سعيدي

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من علّماني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والاجتهاد، إلى من كانا نور دربي وسندي في كل خطوة، أبي العزيز وأمي الغالية، أطال الله في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي الذين شاركوني لحظات التعب والأمل، وكانوا مصدر قوة وتشجيع دائم.

إلى أساتذتي الأفاضل الذين منحوني من علمهم وخبرتهم، فكانوا خير مرشد وخير قدوة.

إلى كل صديق مخلص رافقني في مسيرتي الدراسية وساندني بالكلمة الطيبة والدعاء الصادق.

إلى كل من ساهم في وصولي إلى هذه المرحلة من قريب أو بعيد.

أهدي هذا العمل المتواضع، ثمرة سنوات من الجد والاجتهاد، راجيًا من الله تعالى أن يجعله علمًا نافعًا وعملًا صالحًا، وأن يكون بدايةً لمزيد من النجاح والعطاء.

حمديني خير الدين

الملخص

تسعى هذه المذكرة العلمية إلى تحليل الخطاب السياسي والدبلوماسي لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج والشؤون الافريقية أ**حمد عطاف** من منظور علمي متخصص في الاتصال والعلاقات العامة. يُعتبر الخطاب الدبلوماسي أداة استراتيجية محورية في بناء صورة الدولة وإدارة علاقاتها الخارجية، وقد برز أحمد عطاف كأحد أهم الأصوات الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية.

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل الخطاب النقدي لفحص البنية اللغوية والحجاجية لخطابات عطاف، مع التركيز على استراتيجيات الإقناع والتأطير الإعلامي وبناء الصورة الذهنية. تهدف المذكرة إلى الكشف عن الآليات الاتصالية التي تُوظف لخدمة السياسة الخارجية الجزائرية وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

Abstract

This research paper aims to analyze the political and diplomatic discourse of Ahmed Attaf, Minister of Foreign Affairs, the National Community Abroad, and African Affairs, from a specialized academic perspective in communication and public relations. Diplomatic discourse is a pivotal strategic tool in shaping a nation's image and managing its foreign relations, and Ahmed Attaf has emerged as one of the most prominent Algerian diplomatic voices on the international stage.

This study employs critical discourse analysis to examine the linguistic and argumentative structure of Attaf's speeches, focusing on persuasion strategies, media framing, and image building. The paper aims to uncover the communication mechanisms employed to serve Algerian foreign policy and enhance its regional and international standing.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
فهرس المحتويات	
الملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1-إشكالية الدراسة وتساؤلاتها	15
2- التساؤلات	16
3- أهمية الدراسة	16
4- أهداف الدراسة	17
5- مدخل نظري للدراسة	18
6- منهجية البحث و أدوات جمع البيانات	24
7-مفاهيم الدراسة	26
8- الدراسات السابقة	33
الفصل الثاني :الاطار النظري	
1-الدبلوماسية الجزائرية	34
2-الاتصال الدبلوماسي	36
3-مسار أحمد عطاف	45
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لخطابات أحمد عطاف ودور الخطاب في العلاقات العامة	
1-الدراسة التحليلية -النظرية التداولية-	50
2- نتائج الدراسة وتفسيرها	68
3-:دور الخطاب في العلاقات العامة وبناء الصورة الذهنية	75

خاتمة	85
قائمة المصادر والمراجع	94

مقدم

يشكّل الخطاب السياسي أحد أهم مجالات الاشتغال المعرفي في علوم الاتصال، بالنظر إلى ما يضطلع به من أدوار حاسمة في إنتاج المعاني، وتوجيه الإدراك العام، وصياغة المواقف، والتأثير في اتجاهات الجماهير ومختلف الفاعلين داخل المجالين الوطني والدولي .فالخطاب السياسي لا يُفهم بوصفه مجرد تجميع لغوي أو ممارسة تعبيرية عابرة، بل باعتباره فعلًا اتصاليًا مركبًا يتأسس على جملة من المقاصد والمرجعيات والرهانات، ويتداخل فيه ما هو لغوي بما هو رمزي ومؤسساتي واستراتيجي .ومن هذا المنطلق، أصبح تحليل الخطاب السياسي مدخلًا علميًا بالغ الأهمية لفهم كيفية بناء الرسائل السياسية، وآليات الإقناع والتأطير، وأنماط تمثيل القضايا والأطراف، فضلًا عن الكشف عن الأبعاد الضمنية التي تشتغل داخل الخطاب وتمنحه قدرته على التأثير والتوجيه وصناعة الشرعية.

وتزداد أهمية هذا الحقل التحليلي حين يتعلق الأمر بالخطاب الدبلوماسي، باعتباره نمطًا خاصًا من أنماط الخطاب السياسي يتسم بقدر عالٍ من الضبط والدقة والانتقاء الدلالي، ويؤدي وظائف تتجاوز الإخبار أو التصريح إلى التمثيل والتفاوض وبناء الصورة الذهنية للدولة والدفاع عن مصالحها في المحافل الإقليمية والدولية . فالخطاب الدبلوماسي يمثل واجهة اتصالية للدولة، ووسيلة من وسائل ممارستها الرمزية والسياسية، كما يُعد أداة من أدوات العلاقات العامة الدولية التي تسهم في ترسيخ المواقف، وتدعيم المصداقية، وتشكيل الانطباعات لدى الرأي العام الخارجي والفاعلين الدوليين .وعليه، فإن مقاربة هذا النوع من الخطاب من منظور الاتصال والعلاقات العامة تسمح بإعادة قراءة أبعاده الوظيفية والتأثيرية، والكشف عن الكيفيات التي يُنتج بها الخطاب صورة الدولة ويعيد ترتيب علاقتها بجمهورها وشركائها وخصومها.

وفي هذا السياق، تبرز شخصية أحمد عطاف بوصفه أحد الوجوه الدبلوماسية الجزائرية البارزة، نظرًا لما ارتبط باسمه من حضور في دوائر الفعل الدبلوماسي، وما يمثله من موقع رسمي يضطلع بصياغة المواقف والتعبير عنها في لحظات سياسية ودبلوماسية ذات دلالة .وتكتسب خطاباته أهمية خاصة لكونها لا تصدر عن فاعل سياسي فردي بمعزل عن المؤسسة، بل عن ممثل دبلوماسي يعكس في خطابه توجهات الدولة الجزائرية ورؤيتها إزاء القضايا الإقليمية والدولية، ويشتغل ضمن نسق اتصالي مؤسسي يستند إلى الاعتبارات السياسية والبروتوكولية والاستراتيجية .ومن ثم، فإن تحليل عينة من خطاباته لا يكتفي برصد الخصائص اللغوية أو الأسلوبية، وإنما يتيح أيضًا فهم البنية الاتصالية التي تُصاغ في إطارها الرسالة الدبلوماسية، والرهانات الرمزية التي تتحكم في بنائها، والآثار المتوقعة منها على مستوى الصورة والتمثّل والإقناع.

إن اختيار موضوع تحليل الخطاب السياسي من خلال عينة من خطابات أحمد عطاف يجد مبرره العلمي في جملة من الاعتبارات .أولها أن الخطاب السياسي، وخاصة في بعده الدبلوماسي، ما يزال يمثل مجالًا خصبًا للبحث في تخصص الاتصال والعلاقات العامة، بالنظر إلى ما يشهده العالم المعاصر من تحولات متسارعة في أشكال التفاعل السياسي والإعلامي، وما أصبح يفرضه ذلك من إعادة نظر في الأدوات والمقاربات المعتمدة

لفهم الرسائل الرسمية وتمثلاتها ووظائفها .وثانيها أن الخطاب الدبلوماسي الجزائري، بما ينطوي عليه من مرجعيات تاريخية وسياسية وقيمية، يستحق مزيدًا من الدراسة الأكاديمية التي تتجاوز الوصف العام إلى التحليل المنهجي لبنياته ودلالاته واستراتيجياته الاتصالية .أما ثالثها، فيتصل بأهمية الوقوف عند خطاب أحمد عطاف تحديدًا، باعتباره خطابًا يصدر عن فاعل دبلوماسي ذي وزن رمزي ومؤسساتي، ويوفر مادة ملائمة لدراسة الكيفية التي تُبنى بها المواقف الرسمية وتُعرض بها القضايا وتُدار بها العلاقة مع الرأي العام والفضاءات الدولية.

ومن زاوية تخصص الاتصال والعلاقات العامة، لا تتحدد قيمة هذا الموضوع في بعده السياسي وحده، بل في كونه يتيح تفكيك العمليات الاتصالية التي يتأسس عليها الخطاب الرسمي، بما يشمل بناء الرسالة، واختيار المفردات، وترتيب الحجج، واستدعاء المرجعيات، وضبط النبرة، وتوجيه المقاصد نحو جماهير متعددة المستويات .فالخطاب الدبلوماسي لا يخاطب طرفًا واحدًا، بل يتحرك ضمن فضاء تواصلي معقد، تتقاطع فيه المؤسسات الرسمية، ووسائل الإعلام، والجمهور الوطني، والرأي العام الدولي، والمنظمات الإقليمية والدولية .ومن ثم، فإن تحليله يفتح المجال أمام فهم أوسع لديناميات الاتصال السياسي، ولموقع العلاقات العامة في إدارة الصورة الذهنية، وتحقيق التماسك الرسائلي، وتعزيز الشرعية الرمزية للموقف الرسمي في بيئات اتصال شديدة الحساسية والتقلب.

كما أن تحليل خطاب أحمد عطاف يكتسب أهمية إضافية من حيث إمكان الكشف عن التوازنات التي يقتضيها الخطاب الدبلوماسي بين الثبات والمرونة، وبين الوضوح والحذر، وبين التعبير عن المبدأ والمحافظة على مقتضيات اللباقة السياسية .فنجاعة الخطاب الدبلوماسي لا تقاس فقط بما يصرّح به مباشرة، بل أيضًا بما يوحي به، وبكيفية تأطيره للقضايا، وانتقائه للمفاهيم، وإدارته للمسافات الرمزية بين الذات والآخر، وبين الموقف الوطني والسياق الدولي .وهذا ما يجعل من تحليل هذا الخطاب ممارسة علمية تسهم في الإحاطة بطبيعة الفعل الاتصالي الرسمي، وتساعد على فهم كيف تُصاغ القوة الرمزية للدولة في اللغة، وكيف تتحول الكلمات إلى أدوات تمثيل وتأثير وإدارة للعلاقات.

وإذا كان تحليل الخطاب السياسي قد تطور بوصفه حقلًا متعدد المقاربات، يجمع بين اللسانيات والتداولية والسيميائيات وعلوم الإعلام والاتصال، فإن خصوصية هذه الدراسة تنبع من سعيها إلى استثمار هذا الرصيد النظري والمنهجي في قراءة خطاب دبلوماسي معاصر ذي امتدادات سياسية واتصالية واضحة .فالمقاربة التحليلية للخطاب لا تتوقف عند حدود البنية اللغوية، وإنما تمتد إلى رصد شروط الإنتاج، وسياقات التلفظ، وطبيعة المخاطَبين، ووظائف الخطاب الظاهرة والضمنية، فضلًا عن استكشاف الأنساق القيمية والمرجعية التي يستند إليها المتكلم في بناء موقفه وتبريراته .وعليه، فإن هذه الدراسة تنظر إلى الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية واتصالية تحمل آثار المؤسسة التي تنتجه، وتعكس منطقها في ترتيب الأولويات وتمثيل الذات والآخر وصياغة المعنى العام.

وتنبع الأهمية المنهجية لهذا العمل من كونه يتجه إلى تحليل عينة خطابية محددة، بما يسمح بإقامة قراءة أكثر ضبطًا وواقعية، تنطلق من النصوص بوصفها مادة أساسية للفهم والتأويل، من غير الانفصال عن سياقاتها السياسية والدبلوماسية .فالاعتماد على عينة من خطابات أحمد عطاف يوفر إمكانًا لدراسة انتظامات لغوية ودلالية وحجاجية بعينها، كما يتيح الوقوف عند مؤشرات اتصالية تتعلق بطريقة بناء الرسالة الرسمية، وتدبير الصورة، وتحديد الأولويات، وتوجيه المضامين بما يخدم أهدافًا مؤسساتية وسياسية .ومن ثم، فإن الدراسة تسعى، في أفقها العام، إلى الإسهام في فهم العلاقة بين الخطاب السياسي والدبلوماسي من جهة، وآليات الاتصال والعلاقات العامة من جهة أخرى، من خلال استجلاء ما تتضمنه الخطابات محل التحليل من استراتيجيات تعبيرية وإقناعية وتمثيلية.

وعلى هذا الأساس، يندرج هذا الموضوع ضمن الاهتمام المتزايد الذي توليه بحوث الاتصال لدراسة الخطابات الرسمية باعتبارها ممارسات مؤثرة في تشكيل الواقع الرمزي والسياسي، لا مجرد انعكاس محايد له . فالخطاب، في هذا المستوى، ليس وسيلة لنقل المعنى فحسب، بل هو أداة لإنتاجه وتوجيهه وتثبيته، وهو كذلك مجال تتجسد فيه السلطة الرمزية من خلال اللغة ومقتضيات المقام ومحددات المؤسسة .ومن هنا، فإن معالجة خطابات أحمد عطاف تحليليًا تمثل مدخلًا مناسبًا لفهم جانب من اشتغال الاتصال الدبلوماسي الجزائري، ولرصد الكيفية التي تُبنى بها الرسالة السياسية الرسمية في لحظة تتعاظم فيها أهمية الصورة، وتشتد فيها المنافسة على التأثير والإقناع وصياغة السرديات.

إن هذه الدراسة، وهي تتخذ من تحليل الخطاب السياسي إطارًا لها، ومن عينة من خطابات أحمد عطاف مادة للتطبيق، تنطلق من وعي بأن الخطاب الدبلوماسي يمثل نصًا وسياقًا في آن واحد؛ نصًا بما يتضمنه من اختيارات لغوية وحجاجية ورمزية، وسياقًا بما يحمله من إحالات مؤسساتية وسياسية واتصالية .ولذلك، فإن مقاربته من منظور الاتصال والعلاقات العامة تتيح تجاوز القراءة الشكلية إلى فهم أعمق للوظائف التي يؤديها، وللرهانات التي يستجيب لها، وللصورة التي يسهم في بنائها عن الدولة ومواقفها وأدوارها .وبهذا المعنى، فإن الموضوع لا يكتسي أهميته من راهنية مادته فحسب، بل من قدرته أيضًا على الإسهام في إثراء البحث الأكاديمي في مجال الاتصال السياسي والدبلوماسي، وفتح أفق تحليلي يربط بين النصوص الخطابية وآليات التأثير وبناء الصورة ضمن الفضاء العام المحلي والدولي

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

1- إشكالية الدراسة:

يُعدّ الخطاب الدبلوماسي أحد الأشكال المركزية للخطاب السياسي المعاصر، بالنظر إلى ما يؤديه من وظائف تتجاوز مجرد عرض المواقف الرسمية إلى تمثيل الدولة، وصياغة صورتها في الفضاء الدولي، وتوجيه إدراك الفاعلين السياسيين والإعلاميين للقضايا المطروحة. وتزداد أهمية هذا النوع من الخطاب داخل المحافل الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها فضاءً تتقاطع فيه المصالح، وتتنافس فيه السرديات، وتُبنى داخله المواقف عبر لغة دقيقة ومقصودة تستند إلى اعتبارات سياسية واتصالية وحجاجية في آن واحد. ومن هذا المنطلق، لا يُنظر إلى الخطاب الدبلوماسي بوصفه أداة سياسية فحسب، بل باعتباره أيضًا أداة اتصالية مؤثرة تسهم في بناء الصورة الذهنية للدولة، وإدارة المعنى في السياقات الدولية، والتأثير في الجماهير والفاعلين الدوليين، إلى جانب كونه ممارسة اتصالية واستراتيجية تُسهم في الدفاع عن مواقف الدولة، وفي تعزيز حضورها الرمزي، وفي بناء صورة دولية منسجمة مع توجهات سياستها الخارجية.

وفي هذا السياق، تكتسي دراسة خطاب الجزائر في الأمم المتحدة أهمية خاصة، لكونه يعكس جانبًا من تمثّل الدولة الجزائرية لذاتها ولدورها الإقليمي والدولي، كما يكشف عن الكيفية التي تُعرض بها أولوياتها السياسية والدبلوماسية أمام جمهور دولي متعدد المستويات. وتبرز خطابات وزير الخارجية أحمد عطاف باعتبارها مادة مناسبة للتحليل، لأنها تصدر عن فاعل دبلوماسي رسمي يتولى التعبير عن الموقف الجزائري ضمن سياقات دولية تتطلب قدرًا كبيرًا من الضبط اللغوي والدقة الحجاجية والانسجام الاتصالي. وعليه، فإن تحليل هذه الخطابات يتيح الوقوف على الآليات الخطابية والاتصالية التي تُسهم في تأطير القضايا، وتثبيت المواقف، وتعزيز الصورة الدولية للجزائر داخل مؤسسة أممية ذات وزن رمزي وسياسي كبير.

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل إشكالية الدراسة الرئيسة في التساؤل الآتي: كيف يوظف أحمد عطاف استراتيجيات الخطاب الدبلوماسي في الأمم المتحدة بما يسهم في تعزيز صورة الجزائر الدولية وخدمة أهداف سياستها الخارجية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة عدد من التساؤلات الفرعية التي تساعد على تفكيك الموضوع مقاربةً وتحليلًا، من خلال التركيز على البنية اللغوية والأسلوبية للخطاب، وآلياته الحجاجية والإقناعية، والموضوعات المتكررة التي ينتظم حولها، وما تحمله من دلالات سياسية واتصالية. ويمكن صياغة هذه

2–التساؤلات على النحو الآتي:

- ما الخصائص اللغوية والأسلوبية المميزة لخطاب أحمد عطاف الدبلوماسي؟
- ما الاستراتيجيات الحجاجية وتقنيات الإقناع التي يعتمدها في خطاباته؟
- ما الموضوعات والثيمات الرئيسة المتكررة في خطاباته، وما دلالاتها السياسية؟

3- أهمية الدراسة وأهدافها :

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة أبعاد متداخلة تجمع بين الأهمية الأكاديمية والعملية والمهنية. فعلى الصعيد الأكاديمي، تساهم هذه المذكرة في إثراء المكتبة العربية بدراسات متخصصة في تحليل الخطاب الدبلوماسي الجزائري المعاصر، وهو مجال لا يزال يعاني من ندرة نسبية في الأبحاث الأكاديمية المعمقة.

الأهمية العلمية والعملية :

–الأهمية الأكاديمية: تقديم نموذج تطبيقي لتحليل الخطاب الدبلوماسي باستخدام مناهج علمية حديثة، وربط النظريات الاتصالية بالممارسة الدبلوماسية الواقعية، مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث في هذا المجال متعدد التخصصات.

الأهمية العملية: فهم الآليات التي تُبنى من خلالها الخطابات السياسية الفعالة، وكيفية توظيفها لخدمة الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية. هذا الفهم يمكن أن يُوظف في تطوير ممارسات الاتصال الحكومي والدبلوماسي.

الأهمية المهنية: توفير مرجع عملي للممارسين في مجالات الاتصال الحكومي، العلاقات العامة الدولية، والدبلوماسية العامة، من خلال تحليل نموذج ناجح للخطاب الدبلوماسي الجزائري.

الأهمية الوطنية: توثيق وتحليل جانب مهم من جوانب الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة، وإبراز دور الجزائر في المحافل الدولية من خلال خطاب ممثليها.

4-أهداف الدراسة :

تسعى هذه المذكرة لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة والقابلة للقياس:

1. **تحليل البنية اللغوية والخطابية:** فحص دقيق للعناصر اللغوية والأسلوبية المكونة لخطابات أحمد عطاف، بما في ذلك الاختيارات المعجمية، البنى النحوية، والأساليب البلاغية المستخدمة.
2. **الكشف عن الاستراتيجيات الاتصالية:** تحديد وتحليل الاستراتيجيات والتقنيات الاتصالية المعتمدة في تأطير القضايا الدبلوماسية وتقديمها للجمهور الدولي.

3. **تقييم فعالية الخطاب:** قياس مدى نجاح الخطاب الدبلوماسي في تحقيق أهدافه من حيث التأثير في الرأي العام الدولي وتحسين صورة الجزائر.

4. **ربط النظرية بالتطبيق:** توظيف النظريات والمناهج العلمية في تحليل الخطاب السياسي لفهم الممارسة الدبلوماسية الواقعية.

5. **استخلاص الدروس والتوصيات:** تقديم مقترحات عملية لتطوير ممارسات الاتصال السياسي والعلاقات العامة الدولية في السياق الجزائري والعربي.

5-المدخل النظري للدراسة :

تُعدّ النظرية التداولية من المقاربات اللسانية والمعرفية التي تجاوزت النظر إلى اللغة بوصفها نسقًا شكليًا مغلقًا، إلى النظر إليها بوصفها فعلًا تواصليًا يُنجَز داخل سياق محدد، ويصدر عن متكلم ذي قصد، ويتجه إلى متلقٍّ في مقام تواصلي مخصوص .ومن ثمّ، فإن قيمة الخطاب لا تتحدد فقط بما يتضمنه من ألفاظ وتراكيب، بل كذلك بما يحيط به من ظروف إنتاج، وما يحمله من مقاصد، وما يتيحه من دلالات صريحة وضمنية، وما يحدثه من أثر في المتلقي .ولهذا اكتسبت التداولية أهمية خاصة في الدراسات المعاصرة للخطاب، لأنها تُعنى باللغة في الاستعمال، وتكشف كيف تُنتَج المعاني من خلال التفاعل بين النص والسياق، وبين الملفوظ ومقتضيات المقام.

وتنبع أهمية هذا المنظور في دراسة الخطاب السياسي والدبلوماسي من كون هذا الخطاب لا يشتغل على مستوى الإخبار المباشر فحسب، بل يتأسس أيضًا على الإيحاء، والحجاج، وإدارة المقاصد، وبناء المواقف، ومراعاة الحساسيات المؤسسية والسياسية .فالخطاب الدبلوماسي، بخاصة في الفضاءات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة، لا يُفهم فهمًا دقيقًا إذا اقتصر التحليل على المستوى اللغوي الظاهر، لأن جزءًا مهمًا من دلالته يرتبط بالسياق الدولي، وبطبيعة المؤسسة المتكلمة، وبهوية المخاطَبين، وبالأهداف الاتصالية والسياسية المراد

تحقيقها .ومن هنا تبرز صلاحية النظرية التداولية إطارًا نظريًا ملائمًا لهذه الدراسة، لأنها تتيح فهم الخطاب بوصفه ممارسة اتصالية مقصودة، تُبنى فيها الرسالة على أساس العلاقة بين القول والفعل، وبين المعنى المباشر والمعنى المستفاد، وبين ما يُقال وما يُراد قوله.

أولًا :مفهوم النظرية التداولية

تُعرَّف التداولية، في أبسط مستوياتها، بأنها دراسة استعمال اللغة في السياق، أو دراسة المعنى كما ينتج في مقام التخاطب، لا كما يُفهم من البنية اللغوية المجردة وحدها .فهي تبحث في العلاقة بين المتكلم والمخاطَب، وبين الملفوظ والظروف المحيطة بإنتاجه، وبين المقصد اللغوي والأثر التواصلي .ولذلك، فإنها لا تنشغل باللغة باعتبارها بنية نحوية أو دلالية فقط، بل باعتبارها نشاطًا اجتماعيًا وتفاعليًا ينجزه الأفراد والمؤسسات لتحقيق أغراض معينة.

وبهذا المعنى، تختلف التداولية عن المقاربات التي تكتفي بتحليل الجملة أو البنية الداخلية للنص؛ إذ تنقل مركز الاهتمام إلى ما وراء التركيب، أي إلى شروط التلفظ، والمرجعيات المشتركة، والمعرفة السابقة، والقيم الحاكمة للمقام التواصلي .فالمعنى التداولي لا يتولد من الكلمات وحدها، بل من تفاعلها مع السياق، ومن قدرة المتلقي على استنتاج المقاصد الكامنة وراءها .وعليه، فإن التداولية تمثل مدخلًا مناسبًا لفهم الخطابات التي تتسم بالكثافة الدلالية والحمولة المقصدية، كما هو الحال في الخطاب السياسي والدبلوماسي.

ثانيا :أهم مفاهيم النظرية التداولية وآلياتها التحليلية

.1السياق

يُعد السياق من أكثر المفاهيم مركزية في التداولية، لأنه الإطار الذي يمنح الملفوظ معناه الوظيفي .والمقصود بالسياق هنا ليس الظرف الزماني والمكاني فحسب، بل يشمل أيضًا هوية المتكلم، وصفته المؤسسية، وطبيعة المخاطَب، وموضوع الخطاب، والخلفية السياسية والثقافية، والظروف التي قيل فيها الكلام .فالجملة الواحدة قد تؤدي دلالات مختلفة باختلاف المقام الذي ترد فيه، وباختلاف العلاقة بين أطراف التخاطب.

وفي الخطاب السياسي والدبلوماسي، يكتسب السياق أهمية مضاعفة؛ لأن المعنى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الحدث الدولي، وموقع المتكلم داخل المؤسسة الرسمية، وحساسية القضية المثارة، ونوعية الجمهور المستهدف .

ومن ثمّ، فإن تحليل خطاب الجزائر في الأمم المتحدة يقتضي استحضار السياق الأممي بما يحمله من قواعد بروتوكولية، وتوازنات سياسية، واعتبارات دبلوماسية، لأن هذه العناصر تسهم في توجيه الاختيارات اللغوية والحجاجية داخل الخطاب.

.2القصدية

ترتبط التداولية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم القصدية، لأن المتكلم لا ينتج ملفوظًا اعتباطًا، بل يوجه كلامه نحو غاية معينة، قد تكون الإخبار، أو الإقناع، أو التبرير، أو التحذير، أو الدفاع عن موقف، أو بناء صورة ذهنية إيجابية .ولذلك، لا يُختزل معنى الخطاب في مدلوله الحرفي، بل يمتد إلى نية المتكلم وما يروم تحقيقه من خلال خطابه.

ويظهر مفهوم القصدية بوضوح في الخطاب الدبلوماسي، حيث تُنتقى العبارات بعناية عالية، وتُرتّب الحجج بطريقة تخدم أهدافًا اتصالية وسياسية محددة .فالمتحدث الرسمي في المحافل الدولية لا يعبّر عن رأي شخصي مجرد، بل يصوغ موقفًا مؤسسيًا موجّهًا إلى جمهور متعدد المستويات، يضم الفاعلين الدوليين، ووسائل الإعلام، والرأي العام الخارجي، والجمهور الوطني في الوقت نفسه .وعليه، فإن الكشف عن القصدية في الخطاب يمكّن الباحث من فهم الوظائف الحقيقية للملفوظات، وربطها بأهداف السياسة الخارجية وبمقتضيات الاتصال الدبلوماسي.

.3أفعال الكلام

تُعد نظرية أفعال الكلام من أهم الآليات الإجرائية في التحليل التداولي، لأنها تنظر إلى اللغة بوصفها إنجازًا لأفعال داخل التخاطب .فالمتكلم حين يتحدث لا يصف الواقع فقط، بل قد يطلب، أو يصرّح، أو يلتزم، أو يحذّر، أو يثمّن، أو يدين، أو يدعو إلى موقف معين .ومن ثم، فإن الملفوظ يحمل بعدًا إنجازيًا يكشف وظيفة الكلام داخل السياق.

وتفيد هذه الآلية في تحليل الخطاب السياسي والدبلوماسي من خلال تمييز الأنماط الفعلية التي ينجزها المتكلم . فقد يتخذ الخطاب شكل أفعال تقريرية لتثبيت موقف الدولة، أو أفعال توجيهية لحثّ المجتمع الدولي على اتخاذ موقف ما، أو أفعال التزامية للتأكيد على تمسك الدولة بمبدأ أو مسار، أو أفعال تعبيرية لإظهار التقدير أو

القلق أو الرفض، أو أفعال إعلانية حين يرتبط القول بصفة مؤسسية تخوّله إعلان موقف رسمي .ومن خلال هذا المنظور، يصبح تحليل خطابات أحمد عطاف تحليلًا لما تنجزه هذه الخطابات من أفعال دبلوماسية، لا لما تقوله على المستوى اللفظي فقط.

4.الاستلزام الحواري

يقصد بالاستلزام الحواري ذلك المعنى الذي لا يُصرَّح به مباشرة، لكنه يُفهم من خلال السياق ومقتضيات التخاطب .فالمتكلم قد يتعمد عدم الإفصاح الكامل عن مقصده، تاركًا للمتلقي أن يستنتج الدلالة الضمنية من خلال المعرفة المشتركة وسيرورة التفاعل .وتُعد هذه الآلية شديدة الأهمية في الخطاب الدبلوماسي، لأن هذا الخطاب يقوم في كثير من الأحيان على التلميح أكثر من التصريح، وعلى الإيحاء أكثر من المباشرة، مراعاةً لاعتبارات اللباقة السياسية وتوازن العلاقات الدولية.

ومن ثم، فإن تحليل الاستلزام الحواري يتيح الكشف عن الرسائل غير المباشرة التي يحملها الخطاب، مثل الإشادة الضمنية بحليف، أو النقد غير المباشر لموقف دولة أخرى، أو الإشارة إلى مسؤولية طرف ما من غير تسميته، أو تمرير موقف سياسي في صيغة تبدو تقريرية أو مبدئية .وهذا البعد التحليلي يساعد على تجاوز القراءة السطحية للخطاب، والاقتراب من منطقه الدبلوماسي القائم على الاقتصاد في التصريح، وكثافة الإيحاء.

5.الافتراض المسبق والإشاريات

من المفاهيم التداولية المهمة أيضًا الافتراض المسبق، وهو ما يعدّه المتكلم معلومًا أو مسلمًا به قبل إنتاج الملفوظ .وتكمن أهميته في أنه يكشف الخلفيات الفكرية والقيمية التي يبني عليها الخطاب منطقه الداخلي . فعندما يتحدث المتكلم انطلاقًا من مفاهيم مثل الشرعية الدولية، أو حق الشعوب في تقرير مصيرها، أو أولوية الحلول السلمية، فإنه يفترض ضمنيًا منظومة مرجعية يريد تثبيتها بوصفها أساسًا مشروعًا لموقفه.

أما الإشاريات، فتتعلق بالألفاظ التي لا يتحدد معناها إلا من خلال المقام، مثل الضمائر، وأسماء الإشارة، والزمان، والمكان، والتعبيرات المرتبطة بالموقع الخطابي مثل :نحن، هنا، اليوم، المجتمع الدولي، هذا الظرف .وتفيد الإشاريات في تحليل كيفية بناء الذات الجماعية داخل الخطاب، وكيفية تمثيل الآخر، وكيف يُنتج المتكلم إحساسًا بالانتماء، أو يرسّم حدودًا رمزية بين الفاعلين.

ثالثا :التداولية بوصفها إطارًا لتحليل الخطاب السياسي والدبلوماسي

تتأكد وجاهة التداولية في تحليل الخطاب السياسي والدبلوماسي لأن هذا الخطاب يقوم، في جوهره، على الفعل الاتصالي الاستراتيجي .فالسياسي أو الدبلوماسي لا يتكلم فقط ليصف الوقائع، بل ليوجه الإدراك، ويؤطر القضية، ويُكسب موقفه المشروعية، ويؤثر في تصور المتلقين للذات وللآخر وللحدث .ومن هنا، تسمح التداولية بفهم الخطاب السياسي بوصفه ممارسة مقصودة تُدار من خلالها المعاني، وتُرتّب داخلها الأولويات، وتُبنى عبرها الشرعية والصورة والتمثلات.

وفي المجال الدبلوماسي خصوصًا، تظهر أهمية التداولية لأن الخطاب يُنتَج في فضاء شديد الحساسية، تتحكم فيه قواعد البروتوكول، والتمثيل الرسمي، والحسابات السياسية، وموازين القوى الرمزية .ولذلك فإن المتكلم الدبلوماسي يوازن بين الوضوح والحذر، وبين الثبات المبدئي والمرونة التعبيرية، وبين التعبير عن الموقف الوطني واحترام مقتضيات التخاطب الدولي .وهذه الخصائص كلها تجعل من التحليل التداولي أداة فعالة لفهم البنية العميقة للخطاب الدبلوماسي، والكشف عن وظائفه الاتصالية وآثاره الرمزية.

كما أن المنظور التداولي ينسجم مع تخصص علوم الإعلام والاتصال، لأنه يبرز الخطاب بوصفه رسالة موجهة داخل علاقة تواصلية مركبة، تتعدد فيها الجماهير والغايات والقنوات .فالخطاب الدبلوماسي في الأمم المتحدة لا يخاطب الحاضرين في القاعة فقط، بل يخاطب أيضًا وسائل الإعلام، وصنّاع القرار، والرأي العام الدولي، والجمهور الوطني الذي يتلقى الخطاب بوصفه تمثيلًا لموقف الدولة وصورتها .ومن ثم، فإن التحليل التداولي يُسهم في إبراز البعد الاتصالي للخطاب، ويكشف كيف تُبنى الرسالة الدبلوماسية لتكون في الوقت نفسه إعلامية، وإقناعية، وتمثيلية، وصانعة للصورة الذهنية.

رابعا :العلاقة بين التداولية وبناء الصورة الذهنية في الخطاب الدبلوماسي

لا تقتصر أهمية التداولية على تفسير المعاني المباشرة والضمنية، بل تمتد إلى فهم كيفية بناء الصورة الذهنية من خلال الخطاب .فالصورة الذهنية للدولة لا تُبنى فقط عبر الأفعال السياسية المادية، وإنما أيضًا عبر الطريقة التي تُقدَّم بها هذه الأفعال في الخطاب، وعبر المفردات والقيم والمرجعيات التي تُستدعى لتأطيرها .وفي هذا السياق، تصبح اللغة أداة مركزية في تشكيل الانطباع، وتثبيت الهوية، وإضفاء المشروعية على المواقف.

وتسمح التداولية بتتبع هذا البناء من خلال تحليل تمثيل الذات والآخر، ونوعية الأفعال الكلامية المستخدمة، والاستلزامات الحوارية التي يمرر بها المتكلم رسائل غير مباشرة، فضلًا عن القصدية التي توجه الخطاب نحو أهداف تتصل بالإقناع، والتموقع، والدفاع عن المصالح الوطنية .فالخطاب الدبلوماسي الناجح لا يكتفي بعرض موقف سياسي، بل يعمل أيضًا على ترسيخ صورة دولة مسؤولة، ومتوازنة، ومتمسكة بالمبادئ، وقادرة على مخاطبة المجتمع الدولي بلغة عقلانية ومشروعة.

ومن منظور الاتصال والعلاقات العامة، يشكل هذا البعد عنصرًا محوريًا، لأن الخطاب الدبلوماسي يُعد من أهم أدوات إدارة السمعة الدولية، وصياغة الهوية المؤسسية للدولة في المجال الخارجي .وعليه، فإن التحليل التداولي لا يكتفي ببيان كيف يتكلم الفاعل الدبلوماسي، بل يفسر كيف يبني لنفسه وللدولة التي يمثلها صورة ذهنية تستهدف التأثير في إدراك المتلقين ومواقفهم.

خامسا :ملاءمة النظرية التداولية لموضوع الدراسة

تتجلى ملاءمة النظرية التداولية لموضوع هذه المذكرة في كونها توفر جهازًا مفاهيميًا وتحليليًا قادرًا على قراءة خطاب الجزائر في الأمم المتحدة من زاويتين متكاملتين :زاوية لغوية دلالية، وزاوية اتصالية تداولية .فخطابات أحمد عطاف، بحكم صدورها في إطار أممي رسمي، لا يمكن فصلها عن شروط التلفظ والمؤسسة المتكلمة والجمهور المستهدف والسياق الدولي الذي تنتج فيه .وهي، في الوقت نفسه، خطابات تُصاغ بعناية لتؤدي وظائف سياسية ودبلوماسية واتصالية متداخلة، مثل تثبيت الموقف الجزائري، والدفاع عن مبادئ السياسة الخارجية، والتأثير في المتلقين، وبناء صورة ذهنية إيجابية عن الجزائر.

ومن هذا المنطلق، تتيح التداولية لهذه الدراسة أن تتناول العينة المدروسة من خلال رصد السياقات التي قيلت فيها الخطابات، وتحليل القصدية الكامنة وراء اختيار الألفاظ وبناء الحجج، وتحديد أفعال الكلام المنجزة داخل الملفوظات، والكشف عن الاستلزامات الحوارية التي تمرّر عبرها الرسائل الضمنية، فضلًا عن متابعة الكيفية التي تُبنى بها صورة الجزائر بوصفها فاعلًا دبلوماسيًا متمسكًا بالشرعية الدولية، ومدافعًا عن الحلول السلمية، وحاضرًا في القضايا الإقليمية والدولية من موقع مبدئي ومؤسساتي.

كما تكتسب هذه الملاءمة أهميتها من ارتباط الموضوع بتخصص علوم الإعلام والاتصال، لأن الخطاب الدبلوماسي هنا لا يُدرس بوصفه نصًا سياسيًا فقط، بل بوصفه عملية اتصال استراتيجي تُنتج المعنى وتدير العلاقة مع جمهور دولي متنوع .فاختيار التداولية يسمح بفهم كيفية اشتغال الرسالة الدبلوماسية الجزائرية داخل فضاء الأمم المتحدة، وكيف توظف اللغة في تمثيل الذات الوطنية، وتوجيه الإدراك، وبناء الانطباع، وتدعيم الموقف الرسمي على المستوى الرمزي والإعلامي.

6-منهجية البحث وأدوات جمع البيانات :

تتبنى هذه الدراسة مقاربة منهجية متعددة الأبعاد تجمع بين التحليل الكيفي المعمق والمنهج الوصفي التحليلي. يُعد اختيار المنهج المناسب خطوة حاسمة في ضمان صرامة البحث العلمي وموضوعيته، وقد وقع الاختيار على **منهج تحليل الخطاب النقدي** (**Critical Discourse Analysis**) كإطار منهجي رئيسي لهذه الدراسة.

المنهج المعتمد: تحليل الخطاب .

يُعتبر تحليل الخطاب من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الخطاب السياسي والدبلوماسي، حيث يتيح فحص العلاقات المعقدة بين اللغة والسلطة والإيديولوجيا. يركز هذا المنهج على كيفية إنتاج المعنى من خلال اللغة وتأثيره على البنى الاجتماعية والسياسية.

يعتمد تحليل الخطاب ا على عدة مستويات تحليلية متكاملة:

المستوى اللغوي: دراسة الاختيارات المعجمية، البنى النحوية، الأساليب البلاغية، والاستعارات المستخدمة.

المستوى الخطابي: فحص بنية الخطاب، تسلسل الأفكار، وأساليب التماسك النصي.

المستوى التداولي: تحليل أفعال الكلام، الاستلزام الحواري، والسياق التواصلي.

المستوى الإيديولوجي: الكشف عن الأطر الفكرية والقيم والمواقف المضمنة في الخطاب.

أدوات جمع البيانات وتحليلها : تستخدم هذه الدراسة مجموعة متنوعة من الأدوات البحثية التكميلية:

1-ادوات جمع البيانات :

-الوثائق الرسمية :نصوص الخطابات الكاملة من المصادر الرسمية

التسجيلات الصوتية والمرئية :للخطابات المتلفزة والمذاعة

المقالات الصحفية :التغطيات الإعلامية للخطابات

2-أدوات تحليل البيانات :

تحليل المضمون الكيفي :لاستخراج الموضوعات والثيمات الرئيسية

التحليل الحجاجي :لدراسة استراتيجيات الإقناع والبراهين

التحليل السيميولوجي :لفهم الدلالات الضمنية والرمزية

برامج التحليل النوعي :مثل NVivo أو ATLAS.ti لتنظيم البيانات

3-عينة الدراسة والمدونة النصية :

تتكون عينة الدراسة من مجموعة مختارة بعناية من خطابات وتصريحات أحمد عطاف الرسمية خلال الفترة 2022-2025، مع التركيز على:

-الخطابات الرسمية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي

-التصريحات في المؤتمرات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية)

-المؤتمرات الصحفية والتصريحات الإعلامية في القضايا الحساسة

وتم اختيار هذه العينة وفق معايير علمية محددة تشمل الأهمية السياسية للموضوع، التنوع الموضوعاتي، والتمثيلية الزمنية، مما يضمن شمولية التحليل وموضوعيته.[1]

7-مفاهيم الدراسة:

يقتضي تناول موضوع **تحليل خطاب الجزائر في الأمم المتحدة** ضبط جملة من المفاهيم الأساسية التي تؤطر الدراسة وتمنحها الدقة العلمية اللازمة، لا سيما أن الموضوع يقع عند تقاطع حقول الخطاب السياسي، والاتصال الدبلوماسي، وتحليل الخطاب. وعليه، يهدف هذا القسم إلى عرض المفاهيم الأكثر اتصالًا بموضوع

[1] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة) 2024 .(*الدليل المنهجي لإعداد مذكرات التخرج* .كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 12-18.

البحث، من خلال تقديم كل مفهوم وفق مستويين متكاملين :**لغةً** و**اصطلاحًا**، بما ينسجم مع الطابع الأكاديمي للدراسة ويساعد على بناء أرضية مفاهيمية واضحة لفهم الخطابات محل التحليل.

1مفهوم الخطاب

أ. الخطاب لغةً

الخطاب في اللغة من الفعل «خاطب»، ويُقصد به مراجعة الكلام بين طرفين أو أكثر، كما يدل على توجيه القول إلى الغير بقصد الإفهام أو التأثير. ويرتبط المعنى اللغوي للخطاب بالكلام الموجّه الذي يحمل رسالة أو مضمونًا يراد تبليغه إلى متلقٍّ معين.

ب. الخطاب اصطلاحًا

يُقصد بالخطاب اصطلاحًا نسقًا من الأقوال والعبارات والمواقف المنظمة التي تُنتج داخل سياق اجتماعي وسياسي ومؤسساتي محدد، بهدف نقل معانٍ معينة والتأثير في المتلقي وتوجيه إدراكه للواقع. ومن ثم، فالخطاب لا يُفهم بوصفه مجرد تراكيب لغوية، بل باعتباره ممارسة تواصلية تتداخل فيها اللغة مع السياق والسلطة والغاية. وفي إطار هذه الدراسة، يُنظر إلى الخطاب بوصفه البنية اللغوية والدلالية والحجاجية التي تعبّر من خلالها الجزائر عن مواقفها داخل الأمم المتحدة.

.2مفهوم الخطاب السياسي

أ. الخطاب السياسي لغةً

يتكون هذا المفهوم من لفظين: الخطاب، وهو الكلام الموجَّه إلى الغير، والسياسة، التي تدل لغةً على تدبير الشؤون والقيام على الأمر بما يحقق المصلحة. وعليه، فإن الخطاب السياسي لغةً يشير إلى الكلام المرتبط بتدبير الشأن العام وتوجيه المواقف والآراء.

ب. الخطاب السياسي اصطلاحًا

الخطاب السياسي هو الخطاب الذي يُنتج داخل المجال السياسي أو يرتبط به، ويهدف إلى التعبير عن مواقف وقيم ومصالح فاعل سياسي معين، سواء كان دولة أو حكومة أو مؤسسة أو مسؤولًا رسميًا. ويتميز بكونه خطابًا قصديًا وحجاجيًا وإقناعيًا، يسعى إلى التأثير في الرأي العام أو في الفاعلين السياسيين وصناع القرار. وتظهر أهميته في هذه الدراسة من خلال كون خطابات أحمد عطاف لا تُمثل مجرد مداخلات رسمية، بل تُعد أيضًا خطابات سياسية تعبّر عن توجهات الدولة الجزائرية في السياسة الخارجية.

.3مفهوم الخطاب الدبلوماسي

أ. الخطاب الدبلوماسي لغةً

يرتبط لفظ الدبلوماسية في الاستعمال اللغوي الحديث بالعلاقات التي تنظم شؤون الدول فيما بينها، وبالمهارة في إدارة الحوار والتفاوض وتمثيل المصالح. وعليه، فإن الخطاب الدبلوماسي لغةً يُفهم على أنه الكلام الذي يصدر في سياق العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية.

ب. الخطاب الدبلوماسي اصطلاحًا

الخطاب الدبلوماسي هو خطاب رسمي تصدره الدولة أو من يمثلها في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، للتعبير عن مواقفها الخارجية، وإدارة علاقاتها الدولية، والدفاع عن مصالحها، مع الالتزام بقواعد اللياقة السياسية والدقة التعبيرية والحذر الاصطلاحي. وهو خطاب يجمع بين وضوح الرسالة ومرونة الصياغة. وفي موضوع هذه

الدراسة، يتحدد هذا المفهوم من خلال الفضاء الذي يُنتج فيه الخطاب، وهو **منظمة الأمم المتحدة**، ومن خلال المتكلم، وهو ممثل رسمي للدولة الجزائرية؛ لذلك تُعد خطابات أحمد عطاف نماذج للخطاب الدبلوماسي الجزائري.

.4مفهوم تحليل الخطاب

أ. تحليل الخطاب لغةً

التحليل لغةً هو التفكيك والتفسير وإرجاع الشيء إلى عناصره الأساسية بقصد الفهم. أما الخطاب، فهو الكلام الموجّه في سياق معين. وبذلك، فإن تحليل الخطاب لغةً يعني تفكيك الكلام الموجّه ودراسته للكشف عن مكوناته ومعانيه.

ب. تحليل الخطاب اصطلاحًا

تحليل الخطاب هو مقاربة علمية تهتم بدراسة اللغة في الاستعمال، أي في سياقها الفعلي، من خلال الكشف عن العلاقات بين البنية اللغوية والمعنى والسياق والوظيفة. ولا يقتصر على وصف المفردات والتراكيب، بل يتجاوز ذلك إلى تفكيك المضامين الضمنية وآليات الإقناع والحجاج والمرجعيات الفكرية والقيمية المؤسسة للخطاب. وفي هذه الدراسة، يمثل تحليل الخطاب الأداة النظرية الأساسية لفحص خطابات أحمد عطاف داخل الأمم المتحدة، والكشف عن كيفية بناء المعنى وصياغة مواقف الجزائر وتبريرها.

.5مفهوم تحليل الخطاب السياسي

أ. تحليل الخطاب السياسي لغةً

يجمع هذا المفهوم بين التحليل بوصفه تفكيكًا وفهمًا، والخطاب السياسي بوصفه كلامًا يتصل بتدبير الشأن العام والمواقف السياسية. وعليه، فإن تحليل الخطاب السياسي لغةً يفيد دراسة هذا النوع من الكلام للوقوف على مكوناته ودلالاته.

ب. تحليل الخطاب السياسي اصطلاحًا

تحليل الخطاب السياسي هو فرع من تحليل الخطاب يركز على الخطابات المرتبطة بالسلطة والمصالح والصراع والتمثيل السياسي، ويبحث في كيفية تشكل المعاني السياسية داخل النصوص والممارسات الخطابية. كما يهتم بدراسة الكيفية التي تُستخدم بها اللغة لإنتاج الشرعية وبناء المواقف وصياغة الأولويات السياسية. وتنبع أهميته في هذه الدراسة من كونه الأنسب لمقاربة خطابات الجزائر في الأمم المتحدة، لأنها خطابات تتجاوز العرض المباشر للمواقف إلى بناء رؤية سياسية تجاه القضايا الدولية.

.6مفهوم الصورة الذهنية

أ. الصورة الذهنية لغةً

الصورة لغةً هي الهيئة أو الشكل الذي يتمثل به الشيء، أما الذهنية فتنسب إلى الذهن وما يتكون فيه من إدراك وتمثل. وعليه، فإن الصورة الذهنية لغةً تدل على التمثل العقلي أو الانطباع الذي يتشكل في الذهن عن شخص أو موضوع أو جهة معينة.

ب. الصورة الذهنية اصطلاحًا

الصورة الذهنية هي الانطباع أو التمثل الذي يتكون لدى الجمهور أو لدى الفاعلين الآخرين عن شخص أو مؤسسة أو دولة، بناءً على ما يصدر عنها من رسائل ومواقف وسلوكات. وهي ليست انعكاسًا مباشرًا للواقع، بل بناء إدراكي يتشكل تدريجيًا عبر عمليات الاتصال والتفاعل والتأويل. وفي سياق هذه الدراسة، ترتبط الصورة الذهنية بالكيفية التي تسعى الجزائر من خلالها، عبر خطاباتها في الأمم المتحدة، إلى تقديم نفسها بوصفها دولة متمسكة بمبادئ الشرعية الدولية ومدافعة عن القضايا العادلة وملتزمة بالحلول السلمية والتعاون متعدد الأطراف.

.7مفهوم التأطير الإعلامي

أ. التأطير الإعلامي لغةً

التأطير في اللغة مشتق من الإطار، وهو ما يحيط بالشيء ويحدده ويبرز معالمه. والإعلام يدل على الإخبار ونقل المعلومات إلى الغير. ومن ثم، فإن التأطير الإعلامي لغةً يُفيد وضع الأحداث أو القضايا ضمن إطار معين يحدد طريقة عرضها وفهمها.

ب. التأطير الإعلامي اصطلاحًا

يُقصد بالتأطير الإعلامي الكيفية التي تُقدم بها القضايا والأحداث عبر اختيار زوايا معينة للعرض والتفسير، بما يوجّه فهم المتلقي ويبرز عناصر محددة دون غيرها. ورغم أن هذا المفهوم نشأ أساسًا في دراسات الإعلام، فإنه يظل مناسبًا في بعض الدراسات الخطابية، لأن الخطاب السياسي والدبلوماسي ذاته قد يعتمد آليات تأطير مخصوصة عند عرض القضايا الدولية. وفي هذه الدراسة، يُستفاد منه بوصفه مفهومًا مساعدًا لفهم الطريقة التي

تُبرز بها خطابات أحمد عطاف بعض القضايا ضمن أطر دلالية محددة، مثل الشرعية الدولية والعدالة والسلم والأمن.

8. مفهوم الاتصال الدبلوماسي

أ. الاتصال الدبلوماسي لغةً

الاتصال لغةً هو الوصل والربط وإقامة الصلة، أما الدبلوماسي فيحيل إلى المجال المرتبط بالعلاقات الخارجية بين الدول. وبذلك، فإن الاتصال الدبلوماسي لغةً يعني إقامة الصلة التواصلية الرسمية في إطار العلاقات الدولية.

ب. الاتصال الدبلوماسي اصطلاحًا

الاتصال الدبلوماسي هو مجموع العمليات والرسائل والممارسات التواصلية التي تستخدمها الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية، ونقل مواقفها، والتفاوض حول مصالحها، والتأثير في الفاعلين الدوليين. ويتميز بطابعه الرسمي والاستراتيجي، وباعتماده على اللغة الدقيقة والرموز السياسية والتوازن بين الثبات على المبدأ والمرونة في التعبير. وفي صلة مباشرة بموضوع الدراسة، تمثل خطابات أحمد عطاف في الأمم المتحدة صورة من صور الاتصال الدبلوماسي الجزائري، حيث تُستخدم المنصة الأممية فضاءً اتصاليًا دوليًا لعرض مواقف الجزائر وتأكيد حضورها السياسي.

9. مفهوم الاتصال السياسي

أ. الاتصال السياسي لغةً

الاتصال لغةً يعني التفاعل وتبادل الرسائل وإقامة الروابط، أما السياسة فتدل على تدبير الشأن العام. وعليه، فإن الاتصال السياسي لغةً يشير إلى تبادل الرسائل والمضامين المتصلة بالقضايا السياسية والشأن العام.

ب. الاتصال السياسي اصطلاحًا

الاتصال السياسي هو عملية إنتاج ونقل وتبادل الرسائل ذات الطابع السياسي بين الفاعلين السياسيين ومختلف الجماهير أو المؤسسات، بهدف الإقناع والتأثير وبناء الشرعية وتوجيه الإدراك العام للقضايا المطروحة. ويشمل هذا الاتصال خطابات المسؤولين والتصريحات الرسمية والمداخلات السياسية وكل ما يندرج ضمن صناعة المعنى السياسي وتداوله. وتتضح صلته بموضوع الدراسة في أن خطاب الجزائر داخل الأمم المتحدة لا ينفصل عن بعده السياسي، حتى وإن اتخذ صيغة دبلوماسية رسمية.

.10مفهوم الدبلوماسية الجزائرية

أ. الدبلوماسية الجزائرية لغةً

يتكون هذا المفهوم من لفظين: الدبلوماسية، وهي في الاستعمال اللغوي الحديث تحيل إلى فن إدارة العلاقات بين الدول، وتمثيل المصالح، وممارسة التفاوض والحوار في القضايا الدولية؛ والجزائرية، وهي نسبة إلى الجزائر بوصفها دولةً وهويةً وانتماءً سياسيًا ومؤسساتيًا. وعليه، فإن الدبلوماسية الجزائرية لغةً تشير إلى الكيفية التي تُدار بها علاقات الجزائر الخارجية، وإلى ما يصدر عنها من ممارسات ومواقف واتصالات في المجال الدولي.

ب. الدبلوماسية الجزائرية اصطلاحًا

تُقصد بالدبلوماسية الجزائرية اصطلاحًا مجموع المبادئ والتوجهات والممارسات التي تؤطر سلوك الدولة الجزائرية في علاقاتها الخارجية، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، بما يعكس مرجعياتها التاريخية والسياسية ومحددات سياستها الخارجية. وتتأسس هذه الدبلوماسية، في الأدبيات السياسية والخطاب الرسمي الجزائري، على جملة من المرتكزات، من أبرزها احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتمسك بالحلول السلمية، وتعزيز العمل متعدد الأطراف، والاحتكام إلى الشرعية

الدولية. وتكتسي أهمية خاصة في هذه الدراسة، لأنها تمثل الإطار المرجعي الذي يمنح خطابات أحمد عطاف في الأمم المتحدة معناها السياسي والدبلوماسي؛ إذ تُقرأ هذه الخطابات بوصفها تعبيرًا عن الدبلوماسية الجزائرية في بعدها القيمي والاستراتيجي، لا مجرد مواقف ظرفية مرتبطة بسياقات آنية.

8- الدراسات السابقة المرتبطة بتحليل خطاب الجزائر في الأمم المتحدة: عينة من خطابات أحمد عطاف

يُظهر تتبّع الأدبيات المتصلة بموضوع هذه الدراسة أن البحوث المطابقة تمامًا لعنوان **تحليل خطاب الجزائر في الأمم المتحدة: دراسة عينة من خطابات أحمد عطاف** تظل نادرة، بل تكاد تكون غير متوفرة في حدود المادة العلمية التي أمكن الوصول إليها. غير أنّ هذا النقص لا يعني غياب الرصيد العلمي القابل للاستثمار؛ إذ تتوافر مجموعة من الدراسات القريبة من الموضوع، بعضها يلامس **الخطاب الدبلوماسي الجزائري** من زاوية السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي، وبعضها الآخر يمدّ الباحث بأدوات **نظرية ومنهجية** لتحليل الخطاب السياسي، فيما توفّر دراسات أخرى خلفية تاريخية ومؤسساتية تساعد على فهم السياق الذي تُنتَج فيه خطابات الجزائر داخل فضاء الأمم المتحدة. وعليه، فإن عرض الدراسات السابقة هنا ينطلق من مبدأ القرب **الموضوعي** و**المنهجي**، مع بيان حدود كل دراسة وما يمكن أن تقدمه للدراسة الحالية.

في هذا الإطار، تُعدّ دراسة **حبيطة لخضر) 2023** (الموسومة بـ *الثبات والتغير في توجهات الجزائر وأدائها الدبلوماسي تجاه إفريقيا منذ 2020* من أقرب الدراسات إلى موضوع البحث الحالي من حيث صلتها بالخطاب السياسي الجزائري بوصفه مؤشرًا على التحول في الأداء الدبلوماسي. فقد انصبت هذه الدراسة على تحليل توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بعد سنة 2019، مع التركيز على العمق الإفريقي، واستندت إلى مقاربة وصفية تحليلية تتابع ملامح الثبات والتحول في السلوك الدبلوماسي والخطاب السياسي معًا. وتفيد هذه

الدراسة البحث الحالي في أكثر من مستوى؛ فهي تؤكد أن الخطاب الرسمي ليس مجرد صياغة لغوية مرافقة للفعل الدبلوماسي، بل هو جزء من بنائه الرمزي والتوجيهي، كما أنها تُبرز العلاقة بين التحولات السياسية الداخلية وإعادة تشكيل اللغة الدبلوماسية الخارجية. غير أنّ حدودها تتمثل في كونها لم تتجه إلى تحليل خطاب تفصيلي لعينات خطابية محددة داخل الأمم المتحدة، ولم تُعالج خطابات أحمد عطاف بوصفها corpus قابلًا للتحليل الخطابي، الأمر الذي يفتح المجال أمام الدراسة الحالية للانتقال من مستوى الوصف السياسي العام إلى مستوى التحليل الخطابي الدقيق.

أما الدراسة النظرية المعنونة **الخطاب السياسي: أصوله النظرية والمنهجية وأبعاده الإنسانية**، فتمثل مرجعًا مهمًا في بناء الخلفية المفاهيمية للبحث. تنصرف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الخطاب السياسي وتمييزه عن أنماط الخطاب الأخرى، وبيان خصائصه التداولية والإقناعية والتواصلية. وعلى الرغم من أنها لا تتناول الحالة الجزائرية ولا فضاء الأمم المتحدة على وجه التحديد، فإن أهميتها بالنسبة إلى الدراسة الحالية تكمن في أنها تمدّ الباحث بالأرضية النظرية اللازمة لتحديد مفهوم الخطاب السياسي/الدبلوماسي، وضبط سماته ووظائفه ومقاصده. كما تفيد في تبرير اختيار تحليل الخطاب بوصفه مدخلًا لفهم المعاني والتمثلات واستراتيجيات الإقناع والشرعنة المضمّنة في الخطاب الرسمي الجزائري.

وفي السياق نفسه، تكتسب دراسة **عاشور زينة) 2025** (حول *الإشكاليات المنهجية لتحليل المحتوى وعلاقته بتحليل الخطاب* أهمية خاصة من الناحية الإجرائية. فهذه الدراسة لا تتمحور حول الجزائر أو الأمم المتحدة، لكنها تناقش بدقة الفروق والتقاطعات بين تحليل المحتوى وتحليل الخطاب، وتُبرز الإشكالات التي قد تواجه الباحث عند اختيار الأداة الأنسب لمعالجة النصوص. وتكمن فائدتها بالنسبة إلى البحث الحالي في أنها

تتيح تأصيلًا منهجيًا لاختيار تحليل الخطاب بدل الاكتفاء بالرصد الكمي للمضامين، خاصة إذا كان الهدف لا يقتصر على معرفة موضوعات الخطاب، بل يتعداه إلى كشف آليات البناء الدلالي، وأنساق الحجاج، والمرجعيات السياسية والقانونية، والصور التي يصوغ بها المتكلم الرسمي موقع الجزائر ودورها داخل الأمم المتحدة.

ومن الدراسات ذات الصلة أيضًا دراسة **القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية**، وهي دراسة تقترب من موضوع البحث من زاوية وظيفية؛ إذ تنظر إلى أدوات التأثير التي تعبّر بها الدولة عن حضورها الخارجي وتدافع بها عن مصالحها وتصوراتها. ورغم أن هذه الدراسة لا تُفرد الخطاب الدبلوماسي بالتحليل المستقل، فإنها تُبرز أن الخطاب الرسمي يُعد أحد أهم أدوات القوة الناعمة، لأنه يشتغل على صناعة الصورة، وتثبيت الشرعية، وبناء المواقف، واستمالة التأييد الدولي. ومن ثمّ، تفيد هذه الدراسة في توسيع أفق البحث الحالي، من خلال قراءة خطابات أحمد عطاف ليس فقط باعتبارها نصوصًا سياسية، ولكن أيضًا باعتبارها ممارسة رمزية تسهم في تشكيل تمثّل الجزائر لذاتها ولموقعها الإقليمي والدولي داخل المنظومة الأممية.

ومن جهة أخرى، لا يمكن إغفال الدراسات التاريخية التي تناولت علاقة الجزائر بالمنظمات الدولية، ومن أبرزها مذكرة الماستر المعنونة **الثورة الجزائرية وصداها في المنظمات الإقليمية والدولية (الجامعة العربية، الاتحاد الأفروآسيوي، هيئة الأمم المتحدة)** .تنتمي هذه الدراسة إلى الحقل التاريخي، وتركّز على حضور القضية الجزائرية في الفضاءات الدولية إبان الثورة التحريرية، وعلى طبيعة التفاعل الأممي والإقليمي معها. ورغم اختلافها عن الدراسة الحالية من حيث الموضوع والزمن والمنهج، فإنها توفّر خلفية تاريخية مهمّة تساعد على فهم الجذور العميقة للحضور الجزائري في الأمم المتحدة، وتكشف أن الخطاب الجزائري في المحافل الدولية لم ينشأ بوصفه ممارسة ظرفية، بل يرتبط بإرث سياسي وتحرري ودبلوماسي ممتد. وتفيد هذه الخلفية في تأطير

خطابات أحمد عطاف ضمن استمرارية دبلوماسية جزائرية تقوم على مفردات الشرعية الدولية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع عن القضايا العادلة.

كما يمكن الإشارة إلى أطروحة الدكتوراه المنجزة بجامعة الجزائر 3 سنة 2021/2020 للباحث **مرجانة عبد الوهاب**، بوصفها عملًا أكاديميًا حديثًا في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية يحتمل تقاطعه مع موضوع السياسة الخارجية أو الدبلوماسية الجزائرية، حتى وإن كانت المعطيات المتاحة عنها غير مكتملة في المادة المرجعية الحالية. وتكمن قيمة الإشارة إليها في أنها تعبّر عن وجود اهتمام أكاديمي متزايد بقضايا الدبلوماسية والسياسة الخارجية الجزائرية داخل الجامعة الجزائرية، غير أنّ حدود الإفادة منها في هذه المرحلة تبقى مرتبطة بعدم توافر عنوانها الكامل ومضمونها التفصيلي. ومع ذلك، فإن وجود مثل هذه الأطروحات يعضد الفرضية القائلة إن الدراسة الحالية تتحرك داخل حقل علمي قائم، لكنها تستهدف زاوية أكثر تخصيصًا ودقة، هي زاوية التحليل الخطابي لخطابات الجزائر في الأمم المتحدة.

إلى جانب هذه الدراسات، تبرز بعض النصوص والمقالات التحليلية المعاصرة بوصفها موادًا مكمّلة تساعد على فهم التحولات الجارية في الخطاب الدبلوماسي الجزائري، وإن لم ترقَ جميعها إلى مستوى الدراسة الأكاديمية المحكمة. من ذلك المقال التحليلي الذي تناول **التحول اللافت في الخطاب الدبلوماسي الجزائري**، والذي ركز على مؤشرات التحول في اللغة الدبلوماسية الجزائرية وموقعها بين المحافظة على الثوابت والانفتاح على صيغ تعبير جديدة. كما تندرج ضمن هذا السياق التقارير التحليلية الخاصة بالأداء الجزائري في **مجلس الأمن**، والتي توثق لحظات دبلوماسية حديثة وتبرز المفردات المركزية التي تصوغ بها الجزائر مرافعاتها الدولية، مثل الشرعية الدولية، ووقف العدوان، وضرورة الحلول السياسية، واحترام سيادة الدول. ورغم أن هذه المواد ليست

دراسات أكاديمية بالمعنى الدقيق، فإنها تُفيد في رصد السياق التداولي والموضوعاتي الذي تتحرك ضمنه خطابات أحمد عطاف، وتساعد في تفسير بعض البنى الحجاجية والمفاهيم المتكررة فيها.

وتكتمل صورة الدراسات السابقة بالرجوع إلى المصادر النظرية والمؤسساتية المتعلقة بالأمم المتحدة، مثل المحاضرات الجامعية الخاصة بـ **إصلاح منظمة الأمم المتحدة**، التي تزوّد الباحث بإطار تفسيري لطبيعة المؤسسة الأممية، واختلالات بنيتها، وآليات اشتغال أجهزتها، وهو ما يفيد في فهم البيئة المؤسسية التي يتوجه إليها الخطاب الجزائري. فخطاب الدولة داخل الأمم المتحدة لا يمكن فصله عن طبيعة هذا الفضاء من حيث توازنات القوى، ومرجعيات القانون الدولي، ومقتضيات التمثيل الدبلوماسي. وبذلك تساعد هذه المراجع في تعزيز القراءة السياقية للخطابات موضوع الدراسة.

وبالانتقال إلى التقييم التركيبي لهذه الأدبيات، يمكن القول إن الدراسات المتاحة تتوزع على ثلاثة مستويات رئيسة: مستوى أول يقترب من **الدبلوماسية الجزائرية والسياسة الخارجية** بوصفهما إطارًا عامًا، ومستوى ثانٍ يمدّ الباحث بأدوات **تحليل الخطاب السياسي ومنهجيته**، ومستوى ثالث يوفّر **السياق التاريخي والمؤسساتي** لعلاقة الجزائر بالأمم المتحدة. غير أنّ القاسم المشترك بين هذه الأعمال يتمثل في أنها، على أهميتها، لا تقدم معالجة مباشرة ومفصلة لخطاب الجزائر في الأمم المتحدة، ولا تنجز تحليلًا نوعيًا لعيّنة محددة من **خطابات أحمد عطاف** من منظور اتصالي/خطابي. فالمتاح إما دراسات عامة في السياسة الخارجية، أو دراسات نظرية في الخطاب، أو بحوث تاريخية تتصل بحضور الجزائر في المنظمات الدولية، أو نصوص تحليلية مساندة غير متخصصة في التحليل الخطابي الأكاديمي.

ومن ثم، فإن الدراسة الحالية تستفيد من هذه الأعمال في بناء خلفيتها النظرية، وصياغة إطارها المنهجي، وتحديد السياق السياسي والمؤسساتي للخطابات المدروسة، لكنها في الوقت نفسه تنطلق من **فراغ بحثي واضح**

يتمثل في ندرة الدراسات المطابقة التي تتناول خطاب الجزائر داخل الأمم المتحدة بوصفه corpus خطابيًا قابلًا للتحليل، وغياب دراسات متخصصة –في حدود ما أمكن الوصول إليه– تعالج خطابات أحمد عطاف معالجة علمية مباشرة في ضوء مقاربات تحليل الخطاب. وهذا ما يمنح البحث الحالي قيمته المضافة؛ إذ يسعى إلى وصل حقل الدراسات الدبلوماسية بحقل تحليل الخطاب، والكشف عن الكيفية التي تُبنى بها صورة الجزائر ومواقفها وحججها داخل المنبر الأممي، بما يحقق إضافة علمية على مستوى الموضوع والمنهج معًا.

المراجع المشار إليها في هذا القسم

- حبيطة لخضر (2023)، "الثبات والتغير في توجهات الجزائر وأدائها الدبلوماسي تجاه إفريقيا منذ 2020"، *مدارات سياسية*، 7(2)، 83-105. الرابط
- "الخطاب السياسي، أصوله النظرية والمنهجية وأبعاده الإنسانية"، ASJP. الرابط
- "القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية"، ASJP. الرابط
- عاشور زينة (2025)، "الإشكاليات المنهجية لتحليل المحتوى وعلاقته بتحليل الخطاب"، *التواصل* . الرابط
- مرجانة عبد الوهاب (2021/2020)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 . الرابط
- جياب فاورق، جراف سيليا، "الثورة الجزائرية وصداها في المنظمات الإقليمية والدولية (الجامعة العربية، الاتحاد الأفروآسيوي، هيئة الأمم المتحدة)"، مذكرة ماستر، المركز الجامعي سي الحواس بريكة . الرابط
- محاضرات في إصلاح منظمة الأمم المتحدة، جامعة زيان عاشور بالجلفة) 2022/2021 .(الرابط

الفصل الثاني:

الإطار النظري للدراسة

1- الدبلوماسية الجزائرية :

1. السياق التاريخي والسياسي للدبلوماسية الجزائرية :

تتميز الدبلوماسية الجزائرية بجذور تاريخية عميقة ترجع إلى حقبة الكفاح الوطني والثورة التحريرية المجيدة (1954-1962). فقد كانت الدبلوماسية أحد أهم أسلحة الثورة الجزائرية في تدويل قضيتها وكسب الدعم الدولي لنضالها من أجل الاستقلال. هذا التاريخ النضالي شكّل الهوية الدبلوماسية للجزائر المستقلة وحدد ثوابت سياستها الخارجية.[1]

المبادئ والثوابت التاريخية للدبلوماسية الجزائرية:

دعم حق الشعوب في تقرير المصير: انطلاقاً من تجربتها الخاصة، ظلت الجزائر تدعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتعتبر هذا المبدأ من الثوابت غير القابلة للمساومة في سياستها الخارجية.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: احترام السيادة الوطنية ورفض أي شكل من أشكال الهيمنة أو التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، مع التمسك بالحلول السياسية التي تحترم إرادة الشعوب.

[1] قدور، عبد الله (2019). *الدبلوماسية الجزائرية والتحديات الإقليمية*. الجزائر: منشورات جامعة الجزائر.

التضامن الإفريقي والعربي: الالتزام بالعمل الجماعي الإقليمي من خلال الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، والدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية.

الحياد الإيجابي والتعددية: رفض الانحياز إلى المعسكرات والأقطاب الدولية، والانفتاح على جميع الشركاء بما يخدم المصالح الوطنية، مع المحافظة على استقلالية القرار السيادي.

الحوار والوساطة: تفضيل الحلول السلمية والدبلوماسية للنزاعات الإقليمية والدولية، والمساهمة في جهود الوساطة وحفظ السلام الدولي.

هذه المبادئ الراسخة تشكل الإطار المرجعي الذي يؤطر الخطاب الدبلوماسي الجزائري المعاصر. فالجزائر حافظت على هذه الثوابت عبر العقود رغم التحولات الدولية الكبرى، مما أكسبها مصداقية ومكانة متميزة في المحافل الدولية كصوت مستقل وداعم للعدالة الدولية.[1]

الدبلوماسية الجزائرية في المرحلة المعاصرة :

في المرحلة المعاصرة، واجهت الدبلوماسية الجزائرية تحديات جديدة ناتجة عن التحولات الجيوسياسية العالمية والإقليمية. تشمل هذه التحديات:

-التغيرات في النظام الدولي وبروز قوى جديدة.

-الأزمات الإقليمية في منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

[1] بلقاسم، سويقات (2018). *السياسة الخارجية الجزائرية: الثوابت والمتغيرات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة.

-القضايا الاقتصادية والتنموية في القارة الإفريقية.

-الأزمات الإنسانية واللاجئون.

في مواجهة هذه التحديات، حافظت الدبلوماسية الجزائرية على مبادئها التأسيسية مع تطوير أدواتها وأساليبها. أصبح الخطاب الدبلوماسي أكثر انفتاحاً على وسائل الإعلام والتواصل الحديثة، مع الحفاظ على العمق الاستراتيجي والتماسك مع الثوابت الوطنية. [1]

2-الاتصال الدبلوماسي

ايُعدّ الاتصال الدبلوماسي من المفاهيم المركزية في دراسة العلاقات الدولية والاتصال السياسي، لكونه يشكّل الأداة التي تُعبِّر بها الدول عن مواقفها، وتدافع من خلالها عن مصالحها، وتبني عبرها صورتها داخل البيئة الدولية. وإذا كانت الدبلوماسية تمثّل الإطار المؤسسي المنظِّم للعلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، فإن الاتصال الدبلوماسي يمثّل بعدها التعبيري والتداولي والإقناعي، إذ تتجلّى من خلاله كيفية صياغة الرسائل الرسمية، وتوجيه الخطاب، وإدارة التفاعل مع الفاعلين الدوليين في ضوء أهداف سياسية واستراتيجية محددة.[2]

وتزداد أهمية هذا المفهوم في سياق تحليل الخطاب الدبلوماسي داخل المنظمات الدولية، ولا سيما في منظمة الأمم المتحدة، بوصفها فضاءً رسميًا متعدد الأطراف تتقاطع فيه المصالح، وتتنافس داخله السرديات السياسية، وتُبنى

[1] تقارير وكالة الأنباء الجزائرية (واج) حول النشاطات الدبلوماسية.

[2] العيساوي، نجم. (2021). الواقع الاتصالي للدبلوماسية العامة من منظور العلاقات العامة.

عبره الشرعية الرمزية للمواقف الدولية. ومن هذا المنطلق، فإن تناول مفهوم الاتصال الدبلوماسي يُعدّ مدخلًا نظريًا ضروريًا لفهم طبيعة خطاب الجزائر في الأمم المتحدة، والكشف عن خصائصه التواصلية والحجاجية في عيّنة من خطابات أحمد عطاف.

أولًا: تعريف الاتصال الدبلوماسي

في إطار هذه الدراسة، يمكن النظر إلى الاتصال الدبلوماسي بوصفه ممارسة خطابية رسمية تتجسد في خطابات الجزائر داخل الأمم المتحدة، حيث تُستخدم اللغة الدبلوماسية من أجل عرض مواقف الدولة الجزائرية، والدفاع عن رؤيتها تجاه القضايا الدولية، وتثبيت صورتها بوصفها فاعلًا ملتزمًا بمبادئ الشرعية الدولية والتعاون متعدد الأطراف. ومن ثمّ، فإن خطابات أحمد عطاف تمثّل مادة اتصالية دبلوماسية قابلة للتحليل من حيث بناؤها اللغوي، ووظيفتها الإقناعية، وأبعادها السياسية والرمزية. [1]

ثانيًا: أهمية الاتصال الدبلوماسي

تنبع أهمية الاتصال الدبلوماسي من كونه وسيلة مركزية لإدارة العلاقات الدولية في عالم تحكمه التفاعلات الرسمية والمصالح المتشابكة. فالدولة لا تحضر في المحافل الدولية عبر القوة المادية وحدها، بل عبر قدرتها على إنتاج خطاب دبلوماسي متماسك، مقنع، ومنسجم مع توجهاتها الاستراتيجية. وعليه، فإن الاتصال الدبلوماسي يمكّن الدولة من توضيح مواقفها، وشرح سياساتها الخارجية، والدفاع عن أولوياتها أمام المجتمع الدولي.

وتتجلى أهميته أيضًا في كونه أداة لبناء الصورة الذهنية للدولة. فالصورة الدولية لا تُصنع فقط من خلال الأفعال السياسية، بل من خلال كيفية عرض هذه الأفعال، واللغة التي تُقدَّم بها، والقيم التي تُربط بها. ومن هنا، يصبح

[1] أبوحماد، ناهض. (2022). الدبلوماسية المعاصرة عبر عولمة الاتصال: دراسة في المفاهيم والتفاعلات والتوجهات

الخطاب الدبلوماسي مجالًا لإنتاج الشرعية، وتعزيز الثقة، وترسيخ الانطباع بأن الدولة تتحدث من موقع المسؤولية والاتزان والالتزام بالقانون الدولي.

كما يكتسب الاتصال الدبلوماسي أهمية خاصة داخل المنظمات متعددة الأطراف، حيث تتسع دائرة المتلقين، ويتنوع الجمهور بين ممثلي الدول، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام، والرأي العام العالمي. وفي هذا الفضاء، يغدو الخطاب الدبلوماسي وسيلة للتأثير والإقناع وصناعة التوافق، لا مجرد أداة لنقل المعلومة. ولهذا فإن فعالية الدولة في هذه المنابر ترتبط إلى حدّ بعيد بقدرتها على توظيف الاتصال الدبلوماسي توظيفًا استراتيجيًا يخدم أهدافها السياسية ويعزز مكانتها الرمزية.

وبالنسبة لموضوع الدراسة، فإن أهمية الاتصال الدبلوماسي تتحدد في كونه الإطار الذي يسمح بفهم خطاب الجزائر في الأمم المتحدة بوصفه فعلًا اتصاليًا منظمًا، يسعى إلى تثبيت مواقف الدولة، والتأكيد على ثوابتها، وصياغة حضورها الدولي بلغة تجمع بين الرسمية والإقناع والرمزية السياسية.

ثالثًا: وظائف الاتصال الدبلوماسي

يؤدي الاتصال الدبلوماسي مجموعة من الوظائف المتكاملة التي تتجاوز مجرد نقل الرسالة إلى التأثير في البيئة الدولية وتوجيه التفاعلات السياسية.[1]

1. الوظيفة الإخبارية

[1] بوحماد، ناهض. (2022). الدبلوماسية المعاصرة عبر عولمة الاتصال: دراسة في المفاهيم والتفاعلات والتوجهات. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 5(1)، 1203–1224. جامعة غزة.

تتمثل في نقل المعلومات والمواقف الرسمية للدولة إلى الأطراف الدولية المختلفة، سواء تعلق الأمر بتوضيح سياسة خارجية، أو تفسير قرار سياسي، أو عرض موقف من أزمة أو قضية دولية. وتُعد هذه الوظيفة أساسًا أوليًا للاتصال الدبلوماسي، لأنها تضمن حضور الدولة في المجال التداولي الدولي وتمكّنها من التعبير عن رؤيتها بشكل مباشر ومنظم.[1]

2. الوظيفة التفسيرية والتبريرية

لا يكتفي الخطاب الدبلوماسي بعرض المواقف، بل يعمل على تفسيرها وتبريرها في ضوء مبادئ القانون الدولي، أو المرجعيات التاريخية والسياسية، أو القيم المشتركة التي يُفترض أن يتقاسمها المجتمع الدولي. وتكتسي هذه الوظيفة أهمية كبيرة عندما يتعلق الأمر بقضايا خلافية أو حساسة تستدعي بناء خطاب عقلاني ومقنع يحدّ من سوء الفهم أو الاعتراض.[2]

3. الوظيفة الإقناعية والحجاجية

يُعدّ الإقناع من أبرز وظائف الاتصال الدبلوماسي، لأن الدول لا تخاطب غيرها من أجل الإعلان فقط، بل من أجل التأثير في المواقف، واستمالة التأييد، وبناء التوافقات، أو على الأقل كسب التعاطف مع قضاياها. ولهذا يوظف الخطاب الدبلوماسي مختلف الآليات الحجاجية، من قبيل الاستناد إلى الشرعية الدولية، واستحضار المبادئ الإنسانية، وربط الموقف الوطني بالمصلحة الجماعية أو بالسلم والأمن الدوليين.

[1] الشامي، علي حسين. (2007). الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية (ط. 3). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
[2] ساعد، طيايبة. (2019–2020). مستقبل الممارسة الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 4(2)، 937–964. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

4. الوظيفة التمثيلية

يقوم الاتصال الدبلوماسي بوظيفة تمثيل الدولة وهويتها السياسية في الخارج، إذ يحمل الخطاب الرسمي صورة الدولة وقيمها ومبادئها ورؤيتها للعالم. ومن خلال هذه الوظيفة، يصبح الدبلوماسي أو المسؤول المتحدث باسم بلده فاعلًا رمزيًا يجسد الدولة في خطابها، ويعبر عن مكانتها وطبيعة توجهاتها.

5. الوظيفة التفاوضية

يُستخدم الاتصال الدبلوماسي كذلك كأداة للتفاوض، سواء كان ذلك بشكل مباشر في اللقاءات الثنائية أو عبر الخطابات الرسمية داخل المؤسسات الدولية. فالخطاب هنا لا ينقل موقفًا جاهزًا فقط، وإنما يهيئ الأرضية للتفاعل، ويقترح صيغًا للتفاهم، ويختبر إمكانات التقارب بين الفاعلين الدوليين.

6. الوظيفة الرمزية

يحتوي الاتصال الدبلوماسي على بعد رمزي واضح، لأن الألفاظ والعبارات والإحالات المرجعية لا تؤدي دلالات مباشرة فقط، بل تُنتج معاني متصلة بالهوية والشرعية والذاكرة السياسية والمكانة الدولية. ويظهر هذا البعد بقوة في الخطب الرسمية التي تُلقى في الأمم المتحدة، حيث تصبح اللغة وسيلة لتثبيت الذات الوطنية داخل فضاء دولي تنافسي.

رابعًا: خصائص الاتصال الدبلوماسي

يتميّز الاتصال الدبلوماسي بجملة من الخصائص التي تمنحه طابعه المميز مقارنة بغيره من أنماط الاتصال السياسي أو الإعلامي.[1]

1. الرسمية الاتصال الدبلوماسي اتصال رسمي يصدر باسم الدولة أو إحدى مؤسساتها المعترف بها، ولذلك فإنه يخضع لصياغات دقيقة، ويراعي البروتوكول، ويعكس الموقف المعتمد لا الرأي الشخصي. وهذه الرسمية تمنحه وزنًا سياسيًا وقانونيًا ورمزيًا داخل العلاقات الدولية.

2. القصدية والاستراتيجية

لا يُنتج الخطاب الدبلوماسي بصورة عفوية، بل يُبنى وفق أهداف محددة وسياقات مدروسة. فكل عبارة أو إحالة أو صياغة تُختار لخدمة غاية اتصالية أو سياسية، مثل تثبيت موقف، أو إرسال رسالة ضمنية، أو تجنب تصعيد، أو بناء صورة إيجابية للدولة.

3. الدقة والانتقائية اللغوية

تتطلب الممارسة الدبلوماسية لغة دقيقة ومحسوبة، لأن الاختلال في اختيار المفردات قد يؤدي إلى سوء تأويل أو توتر سياسي. لذلك يتميز الاتصال الدبلوماسي بانتقاء الألفاظ والعبارات التي تجمع بين الوضوح والمرونة، وبين التعبير عن الموقف وتجنب الصدام المباشر.

4. التوازن بين الثبات والمرونة

[1] ساعد، طيايبة. (2019–2020). مستقبل الممارسة الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 4(2)، 937–964. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

يجمع الاتصال الدبلوماسي بين الثبات في المبادئ والمرونة في التعبير. فالدولة تحافظ على ثوابتها الأساسية، لكنها قد تغيّر من أساليب العرض والحجاج بحسب السياق الدولي وطبيعة الجهة المخاطبة وموازين القوى. وهذا التوازن من أهم سمات الخطاب الدبلوماسي الفعال.[1]

5. الطابع التعددي للجمهور يخاطب الاتصال الدبلوماسي جمهورًا متنوعًا لا يقتصر على دولة بعينها، بل يشمل حكومات، ومنظمات، ونخبًا سياسية، ووسائل إعلام، ورأيًا عامًا دوليًا. ويترتب على ذلك أن يكون الخطاب قادرًا على حمل مستويات متعددة من المعنى، بحيث يفهمه المتلقي المباشر، ويلتقط رسائله الضمنية جمهور أوسع.

6. الارتباط بالسياق الدولي

لا يمكن فهم الاتصال الدبلوماسي خارج السياق الذي يُنتج فيه، إذ تتأثر صياغته بطبيعة الظرف الدولي، وبحساسية القضية المطروحة، وبموازين القوى، وبالقواعد المؤسسة للمؤسسة التي يُلقى فيها الخطاب. ومن ثمّ فإن تحليل أي خطاب دبلوماسي يقتضي ربطه بسياقه التداولي والسياسي.

خامسًا: أبعاد الاتصال الدبلوماسي في الخطاب الدبلوماسي

يتضمن الاتصال الدبلوماسي مجموعة من الأبعاد المتداخلة التي تظهر بوضوح في الخطابات الرسمية داخل المنظمات الدولية،[2] ويمكن إبراز أهمها فيما يأتي:

[1] ساعد، طيايبة. (2019–2020). مستقبل الممارسة الدبلوماسية في ظل العصر الرقمي. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 4(2)، 937–964. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

[2] بوحماد، ناهض. (2022). الدبلوماسية المعاصرة عبر عولمة الاتصال: دراسة في المفاهيم والتفاعلات والتوجهات. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 5(1)، 1203–1224. جامعة غزة.

1. البعد السياسي يتمثل في كون الخطاب الدبلوماسي أداة للتعبير عن توجهات السياسة الخارجية للدولة، وترجمة أولوياتها ومصالحها ومواقفها تجاه القضايا الدولية. فالخطاب في هذا المستوى لا ينفصل عن القرار السياسي، بل يمثّل صيغته التعبيرية في المجال الدولي.

2. البعد الاتصالي يتعلق هذا البعد بآليات بناء الرسالة وتوجيهها إلى جمهور محدد أو متعدد، وبكيفية استعمال اللغة والحجاج والتكرار والتأطير من أجل تحقيق أثر اتصالي معين. وعليه، فإن الخطاب الدبلوماسي ليس مجرد محتوى سياسي، بل هو أيضًا فعل تواصلي محكوم بمبادئ الإرسال والتلقي والتأثير.

3. البعد الرمزي

يحمل الخطاب الدبلوماسي شحنة رمزية كبيرة، إذ يعكس تمثلات الدولة عن نفسها وعن الآخر، ويعيد إنتاج هويتها السياسية والتاريخية من خلال اللغة المستعملة، والمراجع التي يستحضرها، والقيم التي يعلن التمسك بها. ويتجلى هذا البعد خصوصًا عندما تستند الدولة إلى تاريخها النضالي أو إلى مبادئها الثابتة في الدفاع عن قضايا معينة.

4. البعد الحجاجي

يقوم الخطاب الدبلوماسي على بناء الحجج وترتيبها بشكل يخدم الإقناع ويكسب التأييد. ويظهر هذا البعد في الاستناد إلى القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ العدالة والسيادة وعدم التدخل، وحقوق الشعوب، وغيرها من المرجعيات التي تضفي على الخطاب قوة منطقية وأخلاقية.[1]

[1] شليب، السيد أمين. (1997). في الدبلوماسية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب.

5. البعد المؤسساتي

يتحدد هذا البعد بكون الاتصال الدبلوماسي يُمارس داخل مؤسسات دولية ذات قواعد وأدوار محددة، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو غيرهما من الأطر الرسمية. ويؤثر الإطار المؤسساتي في شكل الخطاب ونبرته ومضامينه، لأنه يفرض معايير معينة في الطرح والتداول.

سادسًا: الاتصال الدبلوماسي وعلاقته بموضوع الدراسة

تتأكد الصلة بين الاتصال الدبلوماسي وموضوع هذه الدراسة من خلال النظر إلى خطابات الجزائر في الأمم المتحدة باعتبارها ممارسة اتصالية دبلوماسية بامتياز. فهي خطابات لا تؤدي وظيفة إخبارية فحسب، بل تنطوي على بناء حجاجي ورمزي يهدف إلى تثبيت مواقف الجزائر، وإبراز اتساقها مع مبادئ الشرعية الدولية، والدفاع عن تصوراتها في القضايا الإقليمية والدولية.

ومن هذا المنظور، تُمكّن مقاربة الاتصال الدبلوماسي من فهم الكيفية التي تُصاغ بها الرسائل الرسمية الجزائرية داخل الفضاء الأممي، وكيف تُنتقى المفردات والمرجعيات والحجج من أجل تحقيق أثر سياسي واتصالي في جمهور دولي متعدد. كما تسمح هذه المقاربة برصد الخصائص التي تميز خطاب أحمد عطاف من حيث نبرة الخطاب، وبنية الرسالة، واستعمال المرجعيات القانونية والسياسية، وآليات الإقناع التي يوظفها في التعبير عن الموقف الجزائري.

وتبرز أهمية هذا الربط كذلك في أن الأمم المتحدة تُعدّ ساحة مركزية للتواصل الدبلوماسي متعدد الأطراف، حيث لا يكون الخطاب موجّهًا إلى طرف واحد، بل إلى مجتمع دولي واسع ومتنوع. وعليه، فإن تحليل عيّنة من خطابات أحمد عطاف من زاوية الاتصال الدبلوماسي يتيح الكشف عن طبيعة الحضور الخطابي الجزائري في هذا المحفل،

وكيفية تموقعه ضمن شبكة التفاعلات الدولية، من غير الخوض في الجوانب المنهجية أو النتائج، وإنما في حدود التأصيل النظري للمفهوم وصلته المباشرة بموضوع الدراسة.

3- المسار المهني والدبلوماسي لأحمد عطاف :

أحمد عطاف دبلوماسي جزائري من الطراز الرفيع، تميز مساره المهني بالخبرة الواسعة والتدرج المنهجي في مختلف المناصب الدبلوماسية. هذا المسار الغني زوّده بمعرفة عميقة بالقضايا الدولية والإقليمية، وأكسبه مهارات دبلوماسية رفيعة في التفاوض والحوار وبناء التوافقات. [1]

المحطات الرئيسية في المسار المهني :

تقلد أحمد عطاف عدة مناصب مهمة في وزارة الخارجية الجزائرية، شملت:

–الخبرة في الشؤون الإفريقية: عمل في مناصب حساسة تتعلق بالملف الإفريقي، مما جعله خبيراً في قضايا القارة والعلاقات الجزائرية الإفريقية.

–المسؤوليات في الشؤون العربية: ساهم في إدارة العلاقات الجزائرية مع الدول العربية والقضايا العربية المحورية.

–التمثيل الدبلوماسي: شغل مناصب تمثيلية في بعثات دبلوماسية جزائرية بالخارج، اكتسب من خلالها فهماً عميقاً للديناميكيات الدولية.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية.

–التعيين وزيراً للخارجية: تم تعيينه وزيراً للخارجية والجالية الوطنية بالخارج، ليقود الدبلوماسية الجزائرية في مرحلة دقيقة تشهد تحديات إقليمية ودولية معقدة.

هذا المسار المهني الطويل والمتنوع أكسب أحمد عطاف رؤية شاملة ومتوازنة للسياسة الخارجية، وجعله قادراً على صياغة خطاب دبلوماسي متماسك يعكس عمق التجربة والخبرة المتراكمة.

- تأثير الخبرة المهنية على صياغة الخطاب : الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية.

تنعكس الخبرة الدبلوماسية الواسعة لأحمد عطاف بشكل واضح في خطاباته من خلال:

–العمق التحليلي: قدرة على تقديم قراءات معمقة للقضايا الدولية المعقدة

–الإلمام بالتفاصيل: إتقان للملفات الدقيقة والمعلومات الفنية المتعلقة بالقضايا الدبلوماسية

–الحكمة في المواقف: اتخاذ مواقف متوازنة تراعي مختلف الأبعاد والمصالح

–اللغة الدبلوماسية الاحترافية: استخدام مفردات وتعابير دبلوماسية دقيقة تعكس الاحترافية العالية

3 .السمات العامة لخطاب أحمد عطاف :

يتميز الخطاب الدبلوماسي لأحمد عطاف بمجموعة من الخصائص اللغوية والأسلوبية التي تجعله نموذجاً متميزاً للدراسة والتحليل. هذه السمات ليست عشوائية، بل هي نتاج خبرة طويلة وفهم عميق لطبيعة الخطاب الدبلوماسي ووظائفه[1]

و يتميز خطابه بخصائص محددة:

–الوضوح والدقة :لغة واضحة ومباشرة في المواقف الحاسمة.

–الحجاج القانوني :الاستناد إلى المرجعيات الدولية.

–التأطير التاريخي :توظيف السياق التاريخي لتعزيز المواقف.

–الاعتدال والحكمة :تجنب الانفعال والحفاظ على نبرة متوازنة. [2]

الخصائص اللغوية والأسلوبية :

من الناحية اللغوية الصرفة، يتميز خطاب أحمد عطاف بعدة خصائص بارزة:

[1] المقابلات الصحفية والحوارات التلفزيونية لأحمد عطاف في وسائل الإعلام المحلية والدولية.
المقابلات الصحفية والحوارات التلفزيونية لأحمد عطاف في وسائل الإعلام المحلية والدولية.

السمات اللغوية المميزة :

–اللغة العربية الفصحى الرفيعة: يستخدم عطاف العربية الفصحى بطلاقة عالية، مع مفردات دقيقة وتراكيب نحوية سليمة، مما يعكس ثقافة لغوية عميقة.

–التعددية اللغوية: إتقان استخدام اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والإنجليزية في المحافل الدولية، مع الحفاظ على نفس مستوى الدقة والوضوح.

–المعجم الدبلوماسي المتخصص: توظيف مصطلحات دبلوماسية وقانونية دقيقة تعكس الاحترافية والمعرفة العميقة بالممارسة الدبلوماسية.

–التماسك النصي: بناء خطابات متماسكة منطقياً، مع ترابط واضح بين الأفكار وتسلسل منطقي للحجج.

–البلاغة المحسوبة: استخدام أساليب بلاغية كالاستعارة والكناية بشكل محدود ومدروس، دون الإفراط الذي قد يؤثر على الوضوح.

هذه السمات مجتمعة تجعل من خطاب أحمد عطاف نموذجاً متميزاً للخطاب الدبلوماسي الاحترافي، الذي يجمع بين الوضوح والعمق، والحزم والاعتدال، والأصالة والحداثة.[1]

[1] مقالات حول السياسة الخارجية الجزائرية في *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*.

الفصل الثالث:

الدراسة التحليلية لخطابات أحمد عطاف ودور الخطاب

1- التحليل التداولي لخطابات أحمد عطاف

يُعدّ الخطاب الدبلوماسي من أكثر الأشكال التعبيرية تعقيدًا وتشعّبًا، إذ ينطوي على طبقات متراكبة من المعاني الصريحة والضمنية، ويوظّف آليات لغوية متنوعة لتحقيق أهداف سياسية واتصالية دقيقة. وفي سياق الدراسات اللسانية والتداولية، بات تحليل هذا النوع من الخطاب يُشكّل حقلًا معرفيًا متميزًا يستقطب اهتمام الباحثين في مجالَي اللغة والعلاقات الدولية على حدٍّ سواء. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على خطابات وزير الشؤون الخارجية الجزائري أحمد عطاف من منظور تداولي اتصالي، وذلك بالاعتماد على أدوات نظرية وإجرائية راسخة في التداولية اللغوية فضلًا عن نماذج الاتصال الاستراتيجي.

المطلب الأول: تحليل السياق الاتصالي للخطابات

يُعدّ التحليل الخطابي منهجًا نقديًا رائدًا في دراسة النصوص السياسية، يتجاوز المضمون إلى فحص البنى اللغوية والتداولية المُنتجة للمعنى. ويبرز السياق الاتصالي كركيزة أساسية تُؤطّر إنتاج الخطاب وتلقيه، إذ لا يُمكن فصل النص عن الظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية والثقافية المحيطة به. وقد اهتمّ الباحثون بدراسة هذا السياق من منظورين: المفهوم والإطار النظري المستند إلى المقاربات البلاغية واللسانية، والتطبيق على نصوص خطابية محددة لرصد المتغيرات المؤطِّرة.

وتكتسب دراسة خطابات أحمد عطاف أهميةً خاصةً لطبيعتها الدبلوماسية المعقدة، حيث تتداخل المتغيرات السياسية والجيوسياسية والإعلامية والثقافية، مما يُنتج بنيةً خطابيةً متعددة الأبعاد. ويتطلّب التحليل استحضار المتغيرات السياقية المؤطِّرة الزمانية والمكانية والسياسية والإعلامية والثقافية، كمدخلٍ تحليليٍّ متكاملٍ يُتيح فهمًا أعمق لآليات إنتاج المعنى والاستراتيجيات الإقناعية في الخطاب الدبلوماسي الجزائري.

أولًا: المفهوم والإطار النظري للسياق الاتصالي

يُعدّ السياق الاتصالي من أكثر المفاهيم حضورًا وتأثيرًا في الدراسات اللسانية والتداولية الحديثة، فهو يُشكّل الإطار المرجعي الذي تنبثق منه الملفوظات وتُفسَّر في ضوئه. وقد أسهمت نماذج الاتصال الكلاسيكية كنموذج جاكبسون[1] في تحديد المكونات الأساسية للفعل الاتصالي المتمثلة في: المُرسِل، والمُستقبِل، والرسالة،

[1] Roman Jakobson, "Closing Statement: Linguistics and Poetics", in Thomas Sebeok (ed.), Style in Language, MIT Press, Cambridge, 1960, pp. 350-377.

والقناة، والمرجع والشفرة. غير أن التحليل التداولي[1] الحديث يذهب أبعد من ذلك إذ يعتبر السياق بنيةً ديناميكية متحركة .

وفي إطار الخطاب الدبلوماسي، يكتسب السياق الاتصالي أبعادًا مضاعفة، فهو لا يقتصر على الوضعية المادية الآنية التي تُنجز فيها الملفوظات، بل يمتد ليشمل: السياق التاريخي الذي يؤطر العلاقات بين الدول، والسياق السياسي الذي يُحدد موازين القوى وتوازنات المصالح، والسياق الثقافي والحضاري الذي يُشكّل المنطلقات القيمية للخطاب. وقد أشار هابرماس[2] إلى أن الفعل الاتصالي الرشيد لا يمكن أن يُفهم بمعزل عن سياقاته الاجتماعية والسياسية المتشابكة.

ثانيًا: السياق الاتصالي في خطابات أحمد عطاف

تنتج خطابات أحمد عطاف في سياقات اتصالية متعددة ومتباينة، يمكن تصنيفها وفق نموذج لاسويل[3] الشهير المتعلق بـ (من يقول ماذا، بأي وسيلة، لمن، وبأي تأثير). إذ يتموضع الوزير بوصفه مُرسِلًا رسميًا مُفوَّضًا يتحدث باسم الدولة الجزائرية، ويستهدف جمهورًا مزدوجًا: جمهور دولي خارجي يُمثّل الشركاء والمنظمات الدولية، وجمهور داخلي يتابع أداء الدبلوماسية الجزائرية.

تتسم هذه الخطابات بخاصية السياق المتعدد الطبقات؛ فعلى الصعيد الإقليمي تنعقد في مرحلة تحولات جيوسياسية حادة تشهدها المنطقة العربية والمغاربية، بينما على الصعيد الدولي تستجيب لمتطلبات التفاعل مع منظومة القانون الدولي وحقوق الإنسان. وعلى مستوى القناة الاتصالية، تتوزع هذه الخطابات بين قنوات رسمية كالأمم المتحدة والقمم العربية وثنائية مباشرة، وقنوات إعلامية تقليدية ورقمية.

وفي سياق التفاعل مع الملفات الكبرى التي تشغل الدبلوماسية الجزائرية، تتكرر في خطابات عطاف إشارات واضحة إلى مرجعيات السياسة الخارجية الجزائرية الثابتة: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع عن حقوق الإنسان. هذه المرجعيات تُشكّل ما يمكن تسميته بـ'الذاكرة الخطابية' التي تُضفي انسجامًا على منظومة الخطاب الدبلوماسي الجزائري.

[1] Dell Hymes, "Models of the Interaction of Language and Social Life", in J.J. Gumperz & D. Hymes (eds.), Directions in Sociolinguistics, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1972, pp. 35-71.
[2] Jürgen Habermas, The Theory of Communicative Action, Vol. 1: Reason and the Rationalization of Society, Beacon Press, Boston, 1984, p. 99.
[3] Harold D. Lasswell, "The Structure and Function of Communication in Society", in Lyman Bryson (ed.), The Communication of Ideas, Harper and Row, New York, 1948, p. 37.

ثالثًا: المتغيرات السياقية المؤطِّرة

تتحكم في إنتاج خطابات عطاف وتلقّيها جملة من المتغيرات السياقية يمكن إجمالها فيما يلي: أولًا متغير المقام الرسمي المتعلق بطبيعة المحفل والحدث الدبلوماسي (قمة رسمية، مؤتمر صحفي، جلسة طارئة...)؛ ثانيًا متغير الملف أو القضية المطروحة الذي يُحدد طبيعة اللغة ودرجة حدّة الخطاب؛ ثالثًا متغير العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف مع المخاطَبين. ورابعًا متغير التوقيت الزمني ومدى ارتباطه بأحداث إقليمية أو دولية ضاغطة.

المطلب الثاني: تحليل الأفعال الكلامية في الخطاب

إن تحليل الأفعال الكلامية منهجًا نقديًا رائدًا في الخطابيات، يتجاوز البنى السطحية إلى فحص آليات إنتاج المعنى والتأثير في المتلقي. وقد أسّس أوستين النظرية فيHow to Do Things with Words ، مُبيّنًا أن الكلام فعلٌ يُغيّر الواقع عبر بُعدٍ قوليٍّ وإجرائيٍّ وتأثيريٍّ، ثم تطوّرت على يد سيرل في 1969 الذي صنّفها إلى خمسة أنماط رئيسية.

وفي خطابات أحمد عطاف، تتجلى هذه الأنماط بما يعكس طبيعة الخطاب الدبلوماسي الذي يجمع بين تأكيد المواقف الوطنية، وتوجيه الدعوات للحوار، والتعبير عن الالتزامات الدولية، وفقًا للسياق الاتصالي والجمهور المستهدف.

غير أن الخطاب الدبلوماسي يتضمن بكثرة الأفعال الكلامية غير المباشرة، حيث يُعبّر المتكلم عن مراده بالتلميح والتضمين والمجاز، كاستراتيجيةٍ للحفاظ على اللياقة والمرونة، أو للتعبير عن رفضٍ مُموّهٍ دون إغلاق باب التفاوض. ويتطلّب التحليل استحضار هذه الأبعاد التداولية المعقدة لرصد توظيف الأفعال المباشرة وغير المباشرة في خدمة الأهداف الإقناعية للخطاب الدبلوماسي الجزائري.

أولا: الأبعاد التداولية لخطاب السيد أحمد عطاف

1. الخطاب الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا صاحب الجلالة لإعطائي الكلمة:

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو أصحاب المعالي والسعادة، تلتئم القمة العربية الاستثنائية هاته وسط حالة غير مسبوقة من التيه والتوهان على خلفية التلاشي المتسارع لأركان منظومة العلاقات الدولية المعاصرة،

وهي التي تشهد اليوم مظاهر الانطواء على الذات، والنزعة الأحادية والاستخفاف بالقانون الدولي، وكذا فرض منطق القوة والهيمنة، في هذا السياق العام وفي طريقه نحو فرض مشروعه الوطني وإكسابه الشرعية والمشروعية، وحمل المجموعة الدولية لقول كلمة الحق بشأنه واجه الشعب الفلسطيني ولا يزال شتى التحديات وتحمل أكثر المعاناة شدة وقساوة وقدم من التضحيات ما لا يعد ولا يحصى ولا يوصف، غير أن ما يعتري سبيله اليوم هو الأخطر والأخطر بكثير، فالخطر اليوم هو خطر تبديد شعب بعد محاولة إبادة . والخطر اليوم هو خطر تصدير شعب بعد مصادرة أرضه، والخطر اليوم هو خطر إجهاض مشروع وطني بتجريده من حامليه وفي جملة معبرة واحدة، الخطر اليوم هو خطر إخراج شعب من التاريخ، وهو الشعب الفلسطيني. ومنع دولة من دخول الفضاء الجيوسياسي المعاصر وهي الدولة الفلسطينية.

من هذا المنظور فإن الجزائر تضم صوتها اليوم لأصوات أشقائها العرب لتؤكد رفضها القاطع المخططات تهجير الفلسطينيين من أرضهم ولتندد بالمحاولات اليائسة لفصل غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية ولتدين جميع المناورات الخبيثة لضم الضفة الغربية وانتزاعها من حضنها الفلسطيني الأصيل وبذات القدر تؤكد الجزائر على ضرورة إعلاء استقلالية القرار الفلسطيني واحترامه لا سيما في وجه ما تحلى مؤخرا من رغبة جامحة في تهميش الصوت الفلسطيني وتغييب دوره ضمن ترتيبات ما بعد العدوان على غزة فهذه الترتيبات يجب أن تثبت أسس قضيتنا لا أن تضعفها ويجب أن توضح المعالم لا أن تطمسها على درب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيدة.

نحن مطالبون اليوم بالالتفاف حول أشقائنا الفلسطينيين، فهم بحاجة إلى دعمنا لتثبيت وقف إطلاق النار، وهم بحاجة إلى دعمنا لإطلاق جهود إعادة الإعمار، وهم بحاجة إلى دعمنا لإذكاء شعلة الحل الدائم والعادل والنهائي عبر إقامة الدولة الفلسطينية، الدولة الفلسطينية المستقلة، الدولة الفلسطينية السيدة وعاصمتها القدس الشريف، كلها أولويات تقتضي مساهمة الجميع ومشاركة الجميع كل من موقعه وكل بما جادت به مقدراته وكل بما سمحت به ظروفه. والجزائر لن تكون إلا طرفا فاعلا في هذا المسعى وهي تواصل الاطلاع بعهدتها العربية في مجلس الأمن الأممي فلتكن رسالتنا واضحة وهادفة، ولتكن كلمتنا واحدة وموحدة وليكن صفنا بنيانا مرصوصا حول أشقائنا الفلسطينيين وحول قضيتهم وقضيتنا وقضية الإنسانية جمعاء.

وشكرا لكم صاحب الجلالة.[1]

2. التحليل التداولي للخطاب الأول

1.2. طبيعة الخطاب: يأتي الخطاب كنوع من الخطابات السياسية الذي يحمل في طياته موضوعا واضحا وهدفا محددا، وهو كلمة ألقاها وزير الخارجية الجزائري السيد أحمد عطاف.

[1] احمد عطاف. خطاب القمة العربية–قمة فلسطين 04–03–2025 تاريخ الاطلاع عليه 01–05–2025 https://www.youtube.com/watch?v=SRf5lcIzW2I

2.2. سياق الخطاب: ورد الخطاب على إثر أشغال القمة العربية الاستثنائية – قمة فلسطين، وهي قمة عقدت بتاريخ يوم الثلاثاء 4 مارس 2025 في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

3.2. موضوع الخطاب: ضم خطاب أحمد عطاف وزير الخارجية موضوعا رئيسيا واحدا وهو القضية الفلسطينية، تخلله عرض للحالة السياسية والأمنية والجيوسياسية للمنطقة، كما بين المتحدث من خلال خطابه موقف بلده الجزائر وما يستوجبه الوضع الراهن من القادة العرب عامة.

4.2. الأفعال الكلامية في الخطاب: جاءت الأفعال الكلامية في الخطاب بصيغتين:

- **الأفعال الإنجازية:** ورد في الخطاب الكثير من الأفعال الإنجازية ويمكن أن نمثل لها بقول المتكلم: "تضم صوتها، تؤكد رفضها، تندد، تدين، تقتضي مشاركة"، إن دلالة هذه الأفعال تعمل على إنتاج أثر مباشر في الواقع السياسي والدبلوماسي، وتعبر عن موقف حازم وصارم من الجزائر تجاه القضية الفلسطينية.
- **أفعال التوجيه:** ومن أمثلتها قوله: " نحن مطالبون اليوم، تقتضي مساهمة الجميع، ولتكن كلمتنا واحدة وموحدة"، تحمل هذه الأفعال في طياتها حثا للسامعين (القادة العرب) إلى اتخاذ قرارات معينة، وتضمر علاقة سلطة خطابية تعكس الحضور القيادي للمتكلم.

5.2. الإضمار والتلميح: توظف مثل هذه الآليات التداولية في الخطاب السياسي بغية الحفاظ على اللياقة الدبلوماسية دون التفريط في الموقف المبدئي، وهي:

الإضمار السياسي: وهو من بين التقنيات التي يعتمدها السياسيون لأجل تمرير مقاصدهم من خلال خطاباتهم، وتكون بالتلميح إلى معان أو مواقف أو أطراف دون التصريح بها مباشرة، لتفادي المواجهة المباشرة، وإذا ما نحن عدنا إلى خطاب وزير الخارجية أحمد عطاف سنجد أن الخطاب جاء مليئا بهذه الدلالات الإيحائية والمعاني الضمنية، من بينها قوله: "تلتئم القمة العربية على خلفية التلاشي المتسارع لأركان منظومة العلاقات الدولية معاصرة .... والنزعة الأحادية والاستخفاف بالقانون الدولي، وكذا فرض منطق القوة والهيمنة في هذا سياق العام وفي طريقه نحو فرض مشروعه الوطني وإكسابه الشرعية والمشروعية"، إن القارئ لشفرات هذا الخطاب ولمضمراته السياسية يقف على مقصدتين لهذه العبارات، وهي:

1. تغييب الجهة المعادية واكتفى بالإشارة إليها ضمنيا في رد منه إلى تغييب الشعب الفلسطيني كما ورد في قوله: " لا سيما في وجه ما تجلى مؤخرا من رغبة جامحة في تهميش الصوت الفلسطيني وتغييب دوره".
2. تجنب ذكر هذا الفاعل حفاظا على الدبلوماسية في محفل دولي دائما ما يتطلب التلميح دونما التصريح.

الافتراض المسبق: كقوله:" واجه الشعب الفلسطيني ولا يزال شتى التحديات وتحمل أكثر المعاناة شدة وقساوة وقدم من التضحيات ما لا يعد ولا يحصى ولا يوصف، غير أن ما يعتري سبيله اليوم هو الأخطر والأخطر

بكثير، فالخطر اليوم هو خطر تبديد شعب بعد محاولة إبادة. والخطر اليوم هو خطر تصدير شعب بعد مصادرة أرضه"، فالمتلقي يفترض مسبقا أن الشعب الفلسطيني يعيش حالة حرب وحالة عدم الاستقرار والتهديد المباشر لاستقلاليته وكيانه، كما تفترض مسبقا وجود أطراف تحاول فرض ترتيبات دون الفلسطينيين.

6.2. قواعد التخاطب: من خلال قراءتك لخطاب السيد أحمد عطاف يتوضح لك أن الخطاب قد جسد قواعد التخاطب الممثلة في مبدأ التعاون ومبدأ التأدب:

- **مبدأ التعاون:**

قاعدة الكم: قدم عطاف معلومات كافية عن موقف الجزائر دون إفراط أو تفصيل ممل، وجاء ذلك في الفقرة الثانية حيث يقول : " فإن الجزائر تضم صوتها اليوم لأصوات أشقائها العرب لتؤكد رفضها القاطع لمخططات تهجير الفلسطينيين من أرضهم ولتندد بالمحاولات اليائسة لفصل غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية"، يبدو جليا من خلال القول احترام أحمد عطاف لقاعدة الكم بشكل مقصود لتأكيد الموقف دون إطالة أو تشتيت للذهن ودون تلاعب باللغة للهروب من الواقع، وإذا ما نظرنا إلى الخطاب بكليته فإن المتكلم قد احترم هذه القاعدة بدرجة عالية.

قاعدة الكيف: استند فيها إلى وقائع إنسانية وسياسية واضحة مثل قوله: "في هذا السياق العام وفي طريقه نحو فرض مشروعه الوطني وإكسابه الشرعية والمشروعية، وحمل المجموعة الدولية لقول كلمة الحق بشأنه"، فالمتكلم هنا يصف حالة سياسية يعايشها العالم أجمع منذ 7 أكتوبر 2023، وكذا في حديثه عن أحوال الفلسطينيين: "الخطر اليوم هو خطر إخراج شعب من التاريخ، وهو الشعب الفلسطيني. ومنع دولة من دخول الفضاء الجيوسياسي المعاصر وهي الدولة الفلسطينية"، وعليه نقول: إن الخطاب حرص على الصدق لنيل المصداقية السياسية.

قاعدة العلاقة: بقي السيد أحمد عطاف مركزا على القضية الفلسطينية وضرورة اتخاذ موقف عربي موحد، فلم يخرج إلى مواضيع جانبية أو متفرعة، وباحترامه لهذه القاعدة عكس خطابه تركيزا دبلوماسيا ورسالة مباشرة للمتلقين.

قاعدة الأسلوب: استخدم المتكلم لغة واضحة وسهلة، وخطابا مباشرا في بعض المواضع كقوله: "أصحاب الجلالة والفخامة والسمو أصحاب المعالي والسعادة، تلتئم القمة العربية الاستثنائية هاته وسط حالة غير مسبوقة من التيه والتوهان على خلفية التلاشي المتسارع لأركان منظومة العلاقات الدولية المعاصرة"، هذه العبارة الافتتاحية تعكس توجه الخطاب بوضوح على أن المتكلم سيتجنب التضليل، فخطابه سيكون خطابا مباشرا بلغة واضحة لا تحتمل التأويل على عدة أوجه.

- **مبدأ التأدب الأقصى:**

على الرغم من أن القضية التي تحدث عنها السيد أحمد عطاف قضية شعب عربي يعاني الاضطهاد والتعنيف جراء حرب أحادية القطب، إلا أن خطابه جاء محملا بقواعد مبدأ التأدب الأقصى، نذكر منها:

قاعدة اللباقة: ويظهر ذلك من خلال استخدام ألفاظ جامعة ومحترمة مثل:" أصحاب الجلالة والفخامة والسمو أصحاب المعالي والسعادة". كما تجلت هذه القاعدة أيضا في حرصه على الابتعاد عن الاتهام المباشر، فهو لم يوجه اتهاما مباشرا لأي طرف من الأطراف الدولية، فقد اكتفى في مواطن كثيرة بالتصريح دونما التلميح: " والنزعة الأحادية والاستخفاف بالقانون الدولي، وكذا فرض منطق القوة والهيمنة "، وهو يريد هنا الطرف المعادي / المحتل.

قاعدة التعاطف: تتجلى هذه القاعدة في حديثه عن الشعب الفلسطيني، إذ حاول أحمد عطاف أن يظهر دعمه المطلق وتعاطفه الجلي مع هذا الشعب، حيث يقول: "نحن مطالبون اليوم بالالتفاف حول أشقائنا الفلسطينيين، فهم بحاجة إلى دعمنا لتثبيت وقف إطلاق النار، وهم بحاجة إلى دعمنا لإطلاق جهود إعادة الإعمار". وهو بذلك يعزز البعد الأخلاقي للخطاب، مع احترام الطرف المتحدث عنه دون وصاية.

قاعدة الاتفاق: ويمكن لنا التمثيل لها بالدعوة التي جاء بها السيد أحمد عطاف بأسلوب تعاوني لا بلفظ الأمر: " نحن مطالبون اليوم بالالتفاف حول أشقائنا الفلسطينيين، فهم بحاجة إلى دعمنا لتثبيت وقف إطلاق النار، وهم بحاجة إلى دعمنا لإطلاق جهود إعادة الإعمار"، إذ حاول المتحدث أن يظهر حرصه على الشراكة والمساواة في اتخاذ القرار، وهو ما يستدعيه الوضع الراهن في المنطقة.

7.2. خطاب الهوية والموقف: يتمحور خطاب الهوية والموقف في الخطاب محل الدراسة حول ركيزتين أساسيتين حاول المتحدث إبرازها أو لنقل حاول تمريرها من خلال عباراته الإيحائية ودلالاته الرمزية، وهي:

هوية الجزائر: فمن خلال الخطاب تظهر الجزائر كصوت الضمير العربي، المدافع عن القضايا الإنسانية العادلة، خاصة فلسطين والتي لطالما ارتبط اسمها بالجزائر.

تحديد موقع المستمعين: فالخطاب هاهنا يضع المستمعين القادة العرب في موقع مطالبة ومساءلة دونما مواجهة صريحة.

8.2. الاستراتيجية التداولية في الخطاب: ترتكز الاستراتيجية التداولية في خطاب السيد أحمد عطاف على مبدأين هما:

التوازن بين التنديد والدعوة: فالقارئ للخطاب يدرك أن هذا الأخير لم يقتصر على عبارات التنديد المتعارف عليها ضد الممارسات الاستعمارية في حق الشعب الفلسطيني، فالمتحدث ذهب إلى تضمين خطابه بدعوات إيجابية وصريحة لأجل بناء موقف عربي موحد.

استخدام لغة العاطفة والواجب القومي: إن بنية الخطاب اللغوية والدلالية جمعت بين حجج وبراهين واستدلالات عقلانية ونداءات وجدانية لإقناع المخاطبين وإذكاء روح الحمية في نفوسهم لأجل التحريض على الفعل البناء والحاسم فموضوع الخطاب وقضية القمة هي قضية أمة عربية بأكملها.

3. الخطاب الثاني

أشكركم السيد الرئيس على تنظيم هذه الجلسة تجاوباً مع الطلب الذي تقدمت به مجموعة الدول الإسلامية في مجلسنا هذا.

كما أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته القيمة والملمة بالتطورات الأخيرة في مِنطقة الشرق الأوسط.

لقد أضحت هذه المِنطقة رديفةً للخراب والدمار، رديفةً للظلم والاضطهاد، ورديفةً للإجرام في أقسى صوره وتجلياته. كيف لا، وهي المِنطقةُ التي ذاقت من هذه الأهوال كلها، ما لم يذقه غيرُها طيلة عقود متعاقبة من الأزمنة والدهور.

دون أي مبالغٍ أو مزايدة، ودون أي نعتٍ أو توصيفْ، تتحدثُ الأوضاعُ بنفسها عن نفسها، سواءَ تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية تحديداً أو بالمشهدِ الإقليمي شرقَ المتوسطي عموماً :

فعلى الصعيد الفلسطيني، لم يعد هناك أَيُّ مجالٍ للإنكار بأن ما تتعرض له غزة منذ ما يقرب العامين هي حربُ إبادةٍ كاملة ومكتملة الأركان، بعد أن أكدت ذلك لجنة التحقيق الأممية. ولم يعد هناك أَيُّ مجالٍ للجدال حول خطر المجاعة في غزة، بعد أن قامت منظمتُنا هذه بتأكيدِ هذه الحالة والإعلان عنها بصفة رسمية. ولم يعد هناك أَيُّ مجالٍ للتأويلِ حول مخططات التهجير وإعادة احتلال وضم غزة والضفة الغربية، بعد أن شرع الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذِ هذه المخططات وتفعيلها جهراً وعلناً.

أما على صعيدِ المِنطقة عامةً، فمجال الاعتداءات الإسرائيلية مفتوح على مِصْرَعَيْهْ: عدوانٌ إسرائيلي على اليمن، ثم عدوانٌ إسرائيلي على لبنان، ثم عدوانٌ إسرائيلي على سوريا، ثم عدوانٌ إسرائيلي على إيران، ومنذُ أيامٍ قلائلَ خَلَتْ عُدوانٌ إسرائيلي آخر على دولة قطر. ولا يَخْفَى على أحدٍ منّا أن هذه القائمةَ مؤهلةٌ للامتداد والاتساع في أعقاب التهديدات التي طالت ولا تزال تطال دُوَلاً أخرى في المِنطقة.

هذا هو الواقع المُجحف والمأساوي الذي يسعى الاحتلال الإسرائيلي لتكريسه، وهو يُسارع الزمن بِفتحِ جبهات العدوان، الجبهة تلو الجبهة. إنَّ مجلسنا هذا لم يعد بحاجةٍ لِفَكِّ الألغاز، بعد أن صار الاحتلالُ الإسرائيلي ذاته يجاهر بمآربه على رؤوس الأَشْهَادْ:

فالاحتلال الاسرائيلي يصبو أولاً للقضاء على أَيِّ أُفُقٍ من آفاقِ قيامِ الدولة الفلسطينية المستقلة والسيدة، ليس على الأرض فحسب، بل حتى في العقول والأذهان إن استطاع إلى ذلك سبيلا.

والاحتلال الإسرائيلي يصبو ثانياً لإعادة رسم الحدود في المِنطقة على مَقَاسِ مِخياله ووفق أهوائِه وأوهامِه، مُستنداً في ذلك إلى أخطرِ خُرافة من خُرافاته الزائفة، ألا وهي خُرافة "إسرائيل الكبرى."

والاحتلال الإسرائيلي يصبو ثالثاً وأخيراً، إلى تكريس هيمنَتِه المطلقة على المِنطقة وتنصيبِ نَفْسِهِ الآمرَ والنَّاهِيَ فيها، يعتدي على من شاء، وقت ما شاء، وكيفما شاء. لا القانونُ الدولي يُهِمُّهْ، ولا الميثاقُ الأممي يَكْتَرِثُ لَهْ، ولا حتى أبسطُ القواعدِ والأعرافِ التي تَمُتُّ بصلة للتعايشِ المتمدن والمتحضر.

أَبَعْدَ هَذَا كُلِّهْ، يجرؤُ الاحتلال الإسرائيلي على الترويج لأباطيله المُغرضة بأن الفلسطينيين يريدون إقصاءَهْ، وهو يُنْكِرُ حقهم في الوجود، وحقهم في الحياة، وحقهم في بناء دَوْلَتِهِمْ المستقلة والسيدة؟

أَبَعْدَ هَذَا كُلِّهْ، يتجرأ الاحتلال الإسرائيلي على التسويق لِدِعاياتِه الزائفة بأنه وحيدٌ محاطٌ بأعداءَ يَرُومُونَ تدميره، وهو الذي لم يَسْلَمْ من تجبره وتسلطه وغطرسته أيُّ دولة من دول المنطقة؟

أَبَعْدَ هَذَا كُلِّهْ، يُقْدِمُ الاحتلال الإسرائيلي على وصف ذاته بقلعة الديمقراطية وسيادة القانون في المِنطقة، وهو الذي أثبتَ للعالم أَجْمَعْ أنه أكبرُ خطرٍ على الحق والقانون، وأَشَدُّ خطرٍ على أمن واستقرار المِنطقة، وَأَعْظَمُ خطرٍ على السلم والأمن الدوليين؟

إن المآسيَ والأهوالَ التي تتكبدها مِنطقةُ الشرق الأوسط اليوم تفرضُ علينا إعادة طرح مسألة السلم والأمن فيها على أصولها الحقة، ومن منظورٍ شاملٍ لا يقبلُ التجزئة أو التقسيم. فمسألةُ الأمن في الشرق الأوسط ليست وليدةَ أحداثِ السابع من أكتوبر 2023، حتى يتم ربطُها بهذا التاريخ واختزالُها فيه، إجحافاً وتجاوزاً وتحيزاً.

تاريخُ المِنطقة مُمْتَدٌّ عبر تاريخ منظمتنا هذه، وهو يؤكد أن القضية الفلسطينية تظل القضية المركزية التي لا يمكن طمسها، ولا يمكن تحييدها، ولا يمكن تغييبها. واليوم نرى بأم أعيننا كيف أن محاولات الإجهاز على هذه القضية لم تَزِدْهَا إلا شرعيةً ومشروعية كأعدلِ قضيةٍ على وجه المعمورة.

وتاريخُ المِنطقة مَحْفُورٌ في قراراتِ مجلسِنا هذا، وهو يؤكد أنه لا بديلَ لحل الدولتين ولا مَفَرَّ من قيام الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتُها القدس الشريف، كحلٍّ عادلٍ ودائمٍ ونهائي للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. واليَوْمَ نرى بأم أعيننا كذلك كيف أن مخططاتِ القضاءِ على هذه الدولة لم تَزِدْهَا إلا مَدَداً وَزَخَماً في الاعترافاتِ الدبلوماسية بها، وهي الاعترافاتُ التي ترحب بها الجزائر وتدعو إلى تعزيزِها بتمكينِ الدولة الفلسطينية من العضوية الكاملة بمنظمتنا هذه.

وتاريخُ المِنطقة مُتَجَذِّرٌ في الشرعية الدولية، وهو يؤكد كذلك أنه لا مناصَ من وضعِ حدٍّ نهائي للنظام الاستثنائي الجائر الذي يحظى به الاحتلال الإسرائيلي من اللامسائلة واللامحاسبة واللامعاقبة. واليوم نرى بأم أعيننا أيضاً كيف تيقنت أغلبية الدول الأعضاء بحتمية الردع والعقاب لِمَنْ يَحْسَبُ نَفْسَهُ وحيداً فوق كل النُظُمِ والثوابت والضوابط والقوانين التي يتقيد بها غيره.

وفضلاً عن هذا كُلِّهْ، فإن تاريخَ المِنطقةِ يؤكد أن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحقق دون تحمل مجلسنا هذا للمسؤوليات الملقاة على عاتقه. فمصيرُ القضية الفلسطينية، ومصيرُ الشعب الفلسطيني، ومصيرُ كافة دول وشعوب المِنطقة، كُلُّ هذه المصائر تبقى رهينةَ إرادةِ هذا المجلس وَقُدْرَتِهِ على فرضِ احترامِ قراراتِه، وفرضِ احترامِ الشرعية الدولية، وردع كل الإخلالاتِ والخروقاتِ والانتهاكات التي تتعرض لها راهناً دون حسيبٍ أو رقيبٍ أو عتيدْ.

وشكراً السيد الرئيس[1]

4. التحليل التداولي للخطاب الثاني

هذا خطاب سياسي دبلوماسي رسمي ألقاه وزير الخارجية الجزائري السيد أحمد عطاف أمام مجلس الأمن الأممي. يجمع الخطابُ بين الطابع الاتهامي الإداني والطابع التقريري التحليلي، مع نزعة وعظية إقناعية واضحة. وهو خطاب مكتوب تم إلقاؤه شفهياً في سياق مؤسسي رسمي، مما يضفي عليه ازدواجية الخطاب الرسمي والخطاب الجماهيري في آنٍ معاً، إذ إن الموجَّه الحقيقي للكلام يتجاوز أعضاء مجلس الأمن ليصل إلى الرأي العام العربي والإسلامي والدولي.

1.4. سياق الخطاب

السياق الموضوعي: يُلقى الخطاب في جلسة طارئة لمجلس الأمن انعقدت بطلب من مجموعة الدول الإسلامية، في خضم الحرب على غزة التي ناهزت العامين، في ظل توسع رقعة التوترات الإقليمية لتشمل اليمن، لبنان، سوريا، إيران، وقطر.

السياق المؤسسي: يخاطب الوزير هيئة دولية ذات سلطة تنفيذية (مجلس الأمن)، وهو يعلم بوجود أعضاء دائمين يمتلكون حق النقض (الفيتو) وقد عطّلوا قرارات إدانة إسرائيل سابقاً، مما يجعل خطابه يحمل بُعداً توثيقياً وضغطياً في آنٍ معاً.

السياق الإيديولوجي: يصدر الخطاب من دولة تاريخياً في طليعة المدافعين عن حق الشعوب في تقرير المصير، وهو ما يمنح المتكلم مصداقية رمزية خاصة.

2.4. موضوع الخطاب

يتمحور الخطاب حول محورين رئيسيين متشابكين:

المحور الأول: تقديم وصف إدانة موثَّق لممارسات الاحتلال الإسرائيلي في غزة والمنطقة (حرب الإبادة، المجاعة، التهجير، الاعتداءات على الدول المجاورة).

[1] أحمد عطاف. خطاب مجلس الأمن حول القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط. رابط الاطلاع https://www.youtube.com/watch?v=ptW7YPBOdEI

المحور الثاني: استحضار ثوابت المشروعية الدولية ومطالبة مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياته (حل الدولتين، حدود 1967، العضوية الكاملة لفلسطين، المساءلة والمحاسبة).

3.4. الأفعال الكلامية في الخطاب

- **الأفعال الإنجازية**

تتوزع الأفعال الإنجازية في الخطاب على ثلاثة أنواع رئيسية:

أفعال الإقرار والتأكيد: وهي الغالبة في النص، يؤكد فيها المتكلم حقائق يعدّها موضع إجماع: "لم يعد هناك أيُّ مجالٍ للإنكار بأن ما تتعرض له غزة منذ ما يقرب العامين هي حرب إبادة كاملة ومكتملة الأركان"

هذه الصياغة بالنفي المزدوج ("لم يعد... أيُّ مجال") تحوّل الفعل الإنجازي من مجرد ادعاء إلى حقيقة مُثبَّتة لا تقبل الطعن، مستندة إلى مرجعية أممية تُضفي عليها طابع الحجة القاطعة.

أفعال الإدانة: تتجلى في الأسئلة الاستنكارية الثلاث التي يبنيها الوزير على صيغة "أبعد هذا كله"

"أبعد هذا كله، يجرؤ الاحتلال الإسرائيلي على الترويج لأباطيله المغرضة"...

هذه الأفعال ليست استفهاماً حقيقياً بل هي أحكام إدانة ذات طابع محاكماتي.

أفعال المطالبة والالتزام: تظهر في الخاتمة حيث يدعو الوزير المجلس إلى التحرك:

"فمصير القضية الفلسطينية... تبقى رهينة إرادة هذا المجلس وقدرته على فرض احترام قراراته"

وهو التزام ضمني يُلزم المجلس بالفعل دون أن يصدر أمراً مباشراً، مراعاةً للبروتوكول الدبلوماسي.

- **أفعال التوجيه**

التوجيه غير المباشر: تتجلى استراتيجية التوجيه في الخطاب في اللجوء إلى التقرير والوصف بدلاً من الأمر المباشر؛ فعبارة "تفرض علينا إعادة طرح مسألة السلم والأمن" تُوجّه دون أن تأمر. وعبارة "الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحقق دون تحمّل مجلسنا هذا للمسؤوليات" هي توجيه بصيغة النفي الشرطي.

التوجيه عبر التوثيق: يعتمد الوزير على استحضار قرارات المجلس نفسه ("تاريخ المنطقة محفور في قرارات مجلسنا هذا") لتوجيهه نحو الالتزام بما أصدره، وهو توجيه بلاغي يستند إلى مبدأ الاتساق الذاتي.

4.4. الإضمار والتلميح

- **الإضمار السياسي**

يعتمد الخطاب إضماراً سياسياً واسعاً يجعله قابلاً للقراءة على مستويين:

المستوى الظاهر: مخاطبة مجلس الأمن بوصفه هيئة دولية.

المستوى الضمني الأول – استهداف الدول ذات الفيتو: عندما يقول "إن مجلسنا هذا لم يعد بحاجة لفك الألغاز"، فهو يُضمر عجز المجلس المرتبط بالاستخدام الأمريكي لحق النقض، دون أن يسمّي ذلك صراحة حرصاً على الصياغة الدبلوماسية.

المستوى الضمني الثاني – مخاطبة الرأي العام العربي والإسلامي: عبارات من قبيل "تذاقت من هذه الأهوال كلها ما لم يذقه غيرها" تُضمر خطاباً تضامنياً موجهاً لشعوب المنطقة.

المستوى الضمني الثالث – رسالة للدول المُطبِّعة: ذكر الاعتداءات على دول بعينها (قطر، الإمارات ضمنياً) إلى جانب إشارته إلى مخطط "إسرائيل الكبرى" يُضمر تحذيراً للدول التي تراهن على التطبيع بأن الاحتلال لن يكتفي بما حصل عليه.

- **الافتراض المسبق**

يُشيّد الخطاب منظومة من الافتراضات المسبقة التي تُثبَّت قبل الشروع في الحجاج:

الافتراض الأول – وجود إجماع أممي: عبارة "بعد أن أكدت ذلك لجنة التحقيق الأممية" تفترض مسبقاً أن ثمة إجماعاً مؤسسياً لا يمكن التشكيك فيه، وتجعل كل معارضة لذلك موقفاً خارج دائرة العقلانية.

الافتراض الثاني – أسبقية القضية الفلسطينية: "القضية الفلسطينية تظل القضية المركزية" يفترض مسبقاً أن هذه المركزية حقيقة تاريخية ثابتة، لا موقفاً قابلاً للنقاش.

الافتراض الثالث – إخفاق المجلس: عبارة "لا القانون الدولي يُهِمُّه، ولا الميثاق الأممي يكترث له" تفترض ضمنياً أن المجلس أخفق في فرض الامتثال لهذه القواعد.

الافتراض الرابع – مشروعية الحل الثنائي: "لا بديل لحل الدولتين ولا مَفَرَّ من قيام الدولة الفلسطينية على حدود 1967" يفترض مسبقاً أن هذا الحل مُستقَرٌّ دولياً وما كان محل جدل يوماً.

5.4. قواعد التخاطب

- **مبدأ التعاون**

يُحافظ الخطاب ظاهرياً على قواعد التعاون الأربع (الكم، الكيف، الصلة، الطريقة)، غير أنه يُوظِّفها توظيفاً بلاغياً استراتيجياً:

قاعدة الكم: يزيد الوزير على المطلوب بتعداد الدول المعتدى عليها (اليمن، لبنان، سوريا، إيران، قطر) رغم أن الإشارة إلى الاعتداء عموماً كانت كافية. هذه الزيادة المقصودة تخلق أثراً تراكمياً في الإدانة.

قاعدة الكيف: تحرّص الخطاب على مستوى استثنائي من التوثيق المرجعي (اللجنة الأممية، قرارات مجلس الأمن، الشرعية الدولية)، مما يجعل كل ادعاء مُحصَّناً بمرجعية مؤسسية.

قاعدة الصلة: ينتقل الوزير من الوصف إلى الإدانة إلى الاقتراح وفق منطق خطابي متصاعد، كل مقطع يُمهّد للذي يليه.

قاعدة الطريقة: رغم الحدة الانفعالية في بعض المقاطع، يحافظ الخطاب على لغة دبلوماسية تتجنب القطيعة الصريحة مع أي دولة بعينها.

- **مبدأ التأدب الأقصى**

يُطبّق الخطاب مبدأ التأدب وفق آلية انتقائية مزدوجة:

التأدب تجاه المستمعين المباشرين (أعضاء المجلس): يُصاغ النقد الضمني لإخفاق المجلس في صيغة "نحن" الجامعة ("مجلسنا هذا") التي تُشرك الوزير ذاته في المسؤولية، مما يُخفف وطأة الاتهام ويجعله دعوة إلى الإصلاح الجماعي لا هجوماً.

رفع التأدب تجاه الطرف الغائب (إسرائيل): المتكلم يُسقط عن إسرائيل كل اعتبارات التأدب، ويصفها بـ"الاحتلال الإسرائيلي" بشكل ممنهج بدلاً من استخدام الاسم الرسمي للدولة، وهو فعل خطابي دالٌّ بامتياز يُنكر الشرعية الرمزية لهذا الكيان.

- **قاعدة التعاطف**

يستثمر الخطاب قاعدة التعاطف استثماراً مُحكماً على مستويين:

تعاطف مع الضحايا: يستحضر الوزير المجاعة في غزة والتهجير والإبادة بأسلوب وصفي تراكمي يستهدف استجلاب تعاطف المستمعين الدوليين، إذ يُعرض عليهم واقعاً لا يمكن للوجدان الإنساني الطبيعي أن يرفضه.

تعاطف مع الأمة العربية والإسلامية: عبارة "المنطقة التي ذاقت من هذه الأهوال كلها ما لم يذقه غيرها طيلة عقود" تُقيم صلة تاريخية عاطفية عميقة مع الجمهور العربي والإسلامي، وتُحكّم فيه قاعدة التعاطف الجماعي.

- **قاعدة الاتفاق**

يعتمد الخطاب تقنية "الاتفاق المزعوم" بذكاء لغوي رفيع:

بناء وهم الإجماع: عبارات من قبيل "لم يعد هناك أي مجال للإنكار"، "لم يعد هناك أي مجال للجدال"، "لم يعد هناك أي مجال للتأويل" تُقيم إجماعاً خطابياً افتراضياً يجعل المعارضة لهذه المواقف تبدو خارج العقل والمنطق والقانون.

الاستناد إلى قرارات المجلس ذاته: يُذكّر الوزير المجلسَ بقراراته السابقة ("تاريخ المنطقة محفور في قرارات مجلسنا هذا") ليُنشئ اتفاقاً ذاتياً يلزم المجلس بالتماسك مع نفسه.

6.4. خطاب الهوية والموقف

- **تحديد موقع المستمعين**

يُؤطّر الخطاب المستمعين في مواقع هوياتية مختلفة بحسب طبيعة كل مجموعة:

موقع أعضاء مجلس الأمن: يضعهم الوزير في موقع "الحَكَم المسؤول" الذي يملك أدوات التغيير ويتحمل عبء الفشل في استخدامها. عبارة "مصير القضية الفلسطينية... تبقى رهينة إرادة هذا المجلس" تُحمّلهم مسؤولية أخلاقية ثقيلة.

موقع الدول الإسلامية: تُوضَع في موقع "الطرف المظلوم الذاكي" الذي طالب بهذه الجلسة، وبالتالي فإنها تملك الشرعية الأخلاقية لتوجيه الخطاب الدولي.

موقع إسرائيل: تُوضَع باستمرار في موقع "الكيان غير الشرعي" من خلال الإصرار على مصطلح "الاحتلال الإسرائيلي" عوضاً عن "إسرائيل" أو "دولة إسرائيل"، وهو موقع هوياتي يُقوِّض الشرعية الرمزية للمشروع الصهيوني من جذوره.

موقع المجتمع الدولي: يُوضَع في موقع "الشاهد" المُطالَب باتخاذ موقف، من خلال عبارات "نرى بأم أعيننا"، و"أثبت للعالم أجمع"، التي تُلزم المجتمع الدولي بالتصريح بموقفه.

7.4. الاستراتيجية التداولية في الخطاب

تُبنى الاستراتيجية التداولية الكاملة للخطاب على خمسة مستويات متصاعدة:

المستوى الأول – استراتيجية التثبيت: تثبيت الحقائق وإغلاق باب النقاش حولها بنفي إمكانية الإنكار أو الجدال ("لم يعد هناك أي مجال للإنكار... للجدال... للتأويل"). وهي استراتيجية تُحوِّل الموقف السياسي إلى حقيقة قانونية وإنسانية موضوعية.

المستوى الثاني – استراتيجية التعرية: كشف الادعاءات الإسرائيلية وتفكيكها من الداخل عبر الأسئلة الاستنكارية الثلاث. هذه الأسئلة تنقلب على الخطاب الإسرائيلي المعهود (الديمقراطية، تهديد الوجود، الإقصاء) وتُظهره تناقضاً صارخاً مع الوقائع.

المستوى الثالث – استراتيجية التاريخ: استحضار التاريخ الممتد للقضية الفلسطينية بوصفه سلاحاً خطابياً ضد محاولات ربط الأزمة بأحداث السابع من أكتوبر 2023 فقط. هذه الاستراتيجية تُحرِّر القضية من أي تأطير يُصوِّر فيه الفلسطيني "معتدياً."

المستوى الرابع – استراتيجية التفاؤل التكتيكي: رغم قتامة الصورة، يُعقِّب الوزير على كل ناحية مأساوية بنقطة إيجابية ("لم تزدها إلا شرعية ومشروعية"، "لم تزدها إلا مداً وزخماً في الاعترافات الدبلوماسية"). وهذه الاستراتيجية تُؤدي وظيفتين: إبقاء باب الأمل مفتوحاً وتوجيه رسالة بأن السياسة الإسرائيلية عكسية النتائج.

المستوى الخامس – استراتيجية الضغط بالمسؤولية الجماعية: الخاتمة تُعلّق مصير القضية برمتها بإرادة المجلس، وهو تكتيك تداولي يُشرك المجلس في المسؤولية التاريخية، ويجعل التقاعس عن الفعل جريمةً أخلاقية وسياسية لا تقلّ وطأةً عن الفعل المباشر. وذلك بقوله: "كل هذه المصائر تبقى رهينة إرادة هذا المجلس وقدرته على فرض احترام قراراته".

ثانيا: نظرية أفعال الكلام – الإطار التأسيسي

أرسى أوستن في كتابه التأسيسي 'كيف ننجز الأشياء بالكلمات' تمييزًا ثلاثيًا بين مستويات الفعل اللغوي:[1] الفعل القولي المتعلق بالبُعد الصوتي والنحوي والدلالي للملفوظ؛ والفعل الإنجازي المرتبط بالقوة الإنجازية للكلام أي ما يُنجزه القول في حد ذاته كالوعد والأمر والطلب والتصريح؛ والفعل التأثيري المتصل بالأثر الفعلي الذي يُحدثه الخطاب في المستمع.

وقد طوّر سيرل هذا التصنيف وأعاد بناءه في نموذج خماسي يُعدّ حتى اليوم المرجع الأساسي في تصنيف الأفعال الإنجازية:[2] التمثيليات التي تُقرّر فيها وجهة نظر المتكلم إزاء قضية ما؛ والتوجيهيات التي يحاول فيها المتكلم دفع المخاطَب للقيام بفعل ما؛ والتزاميات التي يلتزم فيها المتكلم بفعل مستقبلي؛ والتعبيريات التي تُفصح عن الحالة النفسية للمتكلم؛ والإعلانيات التي تُغيّر الواقع بمجرد النطق بها .[3]

ثالثا: أنماط الأفعال الكلامية في خطاب احمد عطاف

تتوزع الأفعال الكلامية في خطابات عطاف على الأنماط الخمسة السيرلية بنسب متباينة تعكس طبيعة الأهداف الاتصالية للخطاب الدبلوماسي:

التمثيليات: تُهيمن في الخطابات التقريرية والتحليلية التي يرسم فيها عطاف صورة الواقع السياسي، كإعلانه عن الموقف الجزائري من الأزمات الإقليمية أو تقديم قراءته لمسار التفاوض الدبلوماسي. وتتحقق من خلال أفعال

[1] John L. Austin, How to Do Things with Words, op. cit., pp. 94-108.
[2] John R. Searle, Expression and Meaning: Studies in the Theory of Speech Acts, Cambridge University Press, 1979, pp. 1-29.
[3] François Recanati, Literal Meaning, Cambridge University Press, 2004, p. 17.

إنجازية كـ: 'نرى'، 'نؤكد'، 'يتضح لنا'، 'ندعو إلى الإشارة'. وقد ربط ليتش[1] هذا النوع من الأفعال بمبدأ التعاون التواصلي الذي يفترض صدق الباث فيما يُصرّح به.

التوجيهيات: تبرز في السياقات التي يُطالب فيها عطاف المجتمع الدولي بالتحرك أو يدعو الأطراف المعنية إلى الامتثال للمواقف الجزائرية، عبر صيغ من قبيل: 'نطالب'، 'ندعو'، 'نُلحّ'، 'يتعين'. وتعكس قوة هذه الأفعال الإنجازية الحجم الإنجازي للديبلوماسية الجزائرية في الضغط على الأطراف الدولية.

الالتزاميات: تنمّ عن الوفاء بالتزامات سياسية صريحة وتُستخدم للتعهد بمواقف قائمة أو توطيدها، وغالبًا ما تُصاغ بصيغة الجمع الدالة على المؤسسة كـ 'ستواصل الجزائر'، 'نتعهد'، 'نضمن'. أما الإعلانيات فتتجلى في الخطابات الرسمية ذات الوزن الاعتراف أو الرفض لمواقف سياسية بعينها.[2]

رابعا: الأفعال الكلامية غير المباشرة

من أبرز ما يميز خطاب عطاف توظيفه المكثف للأفعال الكلامية غير المباشرة، تلك التي تُنجز قوة إنجازية مغايرة لما تعبّر عنه الصيغة الحرفية للملفوظ. فالتساؤل الاستفهامي لا يعني دومًا طلب معلومة، بل قد يحمل في سياق دبلوماسي قوة توجيهية ضمنية أو انتقادية حادة. كما أن التصريح بمبادئ عامة (كسيادة الدول وعدم التدخل) يُخفي في أغلب الأحيان ردًا مضمرًا على موقف دولة أو منظمة دولية بعينها.

يتجلى ذلك في استخدامه الدفيق لـ'التأدب اللغوي' المزدوج: فمن ناحية يحرص على الحفاظ على ماء الوجه للطرف المخاطَب عبر تليين الانتقاد وتمريره في إطار منطق المبادئ، ومن ناحية أخرى لا يُفرّط في التعبير عن الموقف الجزائري الثابت بوضوح وحزم.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات التداولية والاتصالية

يُعدّ التحليل التداولي والاتصالي من المناهج النقدية التي تتجاوز البنى اللغوية إلى فحص الاستراتيجيات التي يعتمدها المتكلم للتأثير في المتلقي وتحقيق أهدافه الإقناعية. وفي هذا الإطار، تبرز الاستراتيجيات التداولية والاتصالية كأدواتٍ تحليليةٍ تُمكّن من رصد آليات بناء المعنى وتوجيه الاستقبال في الخطاب السياسي والدبلوماسي. فالخطاب، بوصفه فعلًا تواصليًا، لا يقتصر على نقل المعلومات، بل يتضمن بُعدًا تفاوضيًا يتطلّب من المتكلم تبني استراتيجيات متنوعة تضمن فعالية رسالته وتحقيق مراده.

[1] Geoffrey N. Leech, Principles of Pragmatics, Longman, London, 1983, pp. 203-211.
[2] Katharina Barbe, Irony in Context, John Benjamins Publishing, Amsterdam, 1995, pp. 45-52.

وتتجسد هذه الاستراتيجيات في أربع محاور رئيسية: استراتيجية التأدب اللغوي التي تتناول آليات الاحترام والتعظيم والتقليل من الفعل الوجهاني في التعاملات الرسمية؛ استراتيجية التناص وتوظيف المرجعيات التي تدرس كيفية الاستشهاد بالنصوص والأحداث والشخصيات لإضفاء الشرعية والمصداقية على الخطاب؛ استراتيجية الحجاج والإقناع التي تحلل البنى المنطقية والبلاغية المُستخدمة لإقناع المتلقي وتوجيه مواقفه؛ واستراتيجية الضمائر والمسافة الخطابية التي ترصد اختيارات الضمير الشخصي وانعكاساتها على العلاقة بين المتكلم والمتلقي، وتحديد درجة القرب أو البعد الخطابي. ويُشكّل الجمع بين هذه الاستراتيجيات مدخلًا تحليليًا متكاملًا يُتيح فهمًا أعمق لآليات التأثير في الخطاب الدبلوماسي الجزائري.

أولًا: استراتيجية التأدب اللغوي

يُعدّ التأدب اللغوي من أكثر الاستراتيجيات التداولية حضورًا في خطاب عطاف الدبلوماسي. وفي إطار نظرية براون وليفنسون[1] حول التأدب المبني على مفهوم 'الوجه' الغوفماني[2]، يمكن تمييز مستويين رئيسيين: التأدب الإيجابي الداعي إلى التضامن والانتماء المشترك والتأكيد على القواسم المشتركة؛ والتأدب السلبي الكفيل باحترام استقلالية المخاطَب ومنحه حرية الاختيار وتجنّب التهديد المباشر لوجهه.

في خطابات عطاف، يطغى التأدب السلبي في السياقات الرسمية متعددة الأطراف، إذ يحرص على صياغة الطلبات والمطالب في إطار خطابي يُجنّب الإحراج المباشر ويُبعد شبهة الهيمنة أو الإملاء. في المقابل، يستحضر التأدب الإيجابي في الخطابات التي تستهدف بناء تحالفات أو تعزيز شراكات ثنائية أو التوافق مع المواقف العربية المشتركة.

ثانيًا: استراتيجية التناص وتوظيف المرجعيات

يُوظّف عطاف في خطاباته بكثافة استراتيجية التناص، تلك الاستراتيجية التي تُحيل الخطابَ إلى نصوص ومرجعيات سابقة توظيفًا يُكثّف المعنى ويُرسّخ شرعية الموقف. ويتجلى ذلك في الاستشهاد بمقررات الأمم المتحدة،[3] وقرارات مجلس الأمن، وميثاق جامعة الدول العربية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وهذا التأطير المرجعي يُخرج الموقف الجزائري من دائرة المصالح الضيقة ليُلبسه ثوب الشرعية القانونية الدولية.

[1] Penelope Brown & Stephen C. Levinson, Politeness: Some Universals in Language Usage, Cambridge University Press, 1987, pp. 60-84

[2] Erving Goffman, Interaction Ritual: Essays on Face-to-Face Behavior, Doubleday, New York, 1967, p. 5.

[3] Claire Kramsch, Language and Culture, Oxford University Press, 1998, p. 73.

كما يستثمر عطاف مرجعية 'الذاكرة الكفاحية الجزائرية' بوصفها رصيدًا رمزيًا ثمينًا في تأطير مواقفه من قضايا التحرر والسيادة الوطنية، مستحضرًا تجربة الثورة التحريرية الكبرى ومبادئها في الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ثالثًا: استراتيجية الحجاج والإقناع

يبني عطاف خطابه الحجاجي على ثلاثة مستويات متلازمة وفق تصنيف فيرلكلو: مستوى المنطق القائم على السرد الوقائعي والإحصائي الذي يُجسّد الواقع السياسي[1]؛ ومستوى الأخلاق الذي يستمده الوزير من مصداقية الجزائر وتاريخها في الدفاع عن المبادئ العالمية؛ ومستوى العاطفة الذي يُحرك المشاعر الإنسانية المشتركة عبر التذكير بمعاناة الشعوب. ويُشكّل التكامل بين هذه المستويات الثلاثة قوة إقناعية استثنائية في الخطاب الدبلوماسي.

رابعًا: استراتيجية الضمائر والمسافة الخطابية

في إطار ما أسماه براون وغيلمان 'أسماء الضمائر والقوة والتضامن'[2]، يُنتج عطاف معاني سياسية مُضمَرة من خلال تحكّمه الواعي في توظيف الضمائر. فضمير 'نحن' الجامع يأخذ دلالات متعددة تبعًا للسياق: تارةً يُحيل على الدولة الجزائرية بوصفها فاعلًا سياسيًا، وتارةً على الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية، وتارةً على الأسرة الدولية بأسرها. وهذا التحكم في مرجع الضمير يُمكّنه من توسيع أو تضييق دائرة الانتماء وفق ما تقتضيه المصلحة التواصلية.

2- نتائج الدراسة وتفسيرها

يُشكّل هذا المبحث محطةً ختاميةً في مسار الدراسة، حيث ينتقل التحليل من الإطار النظري والتطبيقي إلى تجميع النتائج وتفسيرها في ضوء الفرضيات المُرسَمة والأسئلة البحثية المُطرَحة. فبعد استعراض الأدوات التحليلية التداولية والاتصالية وتطبيقها على خطابات أحمد عطاف، يتطلّب المنهج العلمي الوقوف على المحصّلة النهائية

[1] Norman Fairclough, Analysing Discourse: Textual Analysis for Social Research, Routledge, London, 2003, pp. 21-38.

[2] Roger Brown & Albert Gilman, "The Pronouns of Power and Solidarity", in Thomas Sebeok (ed.), Style in Language, MIT Press, 1960, pp. 253-276.

لهذا التحليل، واستخلاص النتائج المؤكّدة والمُحتملة، وتقديم تفسيراتٍ تربط بين البيانات المُحصَّلة والإطار النظري المُعتمد.

كما يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم قراءةٍ تركيبيةٍ تربط بين المستوى التداولي الدقيق والمستوى الاتصالي الشامل، بما يُتيح الإجابة المُحكَمة على إشكالية البحث، ويُسهم في بلورة نموذجٍ تحليليٍّ قابلٍ للتطبيق على خطاباتٍ دبلوماسيةٍ أخرى، في إطارٍ من الموضوعية العلمية والنقد البنّاء.

المطلب الأول: نتائج التحليل التداولي

يُقدّم هذا الجزء تجميعًا منهجيًا لنتائج التحليل التداولي المُطبَّق على خطابات أحمد عطاف، مستندًا إلى ثلاثة محاور رئيسة. أولًا: رصد هيمنة الأفعال التمثيلية والتوجيهية، حيث تتجلى الأفعال التمثيلية في تأكيد المواقف الوطنية والتعبير عن الالتزامات، بينما تتجسد التوجيهية في دعوات الحوار والتفاوض. ثانيًا: تحليل الاقتصاد اللغوي في الأفعال غير المباشرة، التي يتوخى المتكلم منها تحقيق مراده بأقل جهدٍ لفظيٍّ وأدنى مخاطرةٍ وجهانيةٍ، عبر التلميح والتضمين. ثالثًا: دراسة توظيف مبادئ التخاطب الغرايسية، من الكمّ والكيف والتسلسل والطريقة، بما يُبيّن كيفية احترام أو خرق هذه المبادئ لإنتاج المعنى الضمني وتوجيه الاستقبال. ويُشكّل الجمع بين هذه المحاور مدخلًا لاستخلاص النتائج التداولية الرئيسة للخطاب الدبلوماسي الجزائري.

أولًا: هيمنة الأفعال التمثيلية والتوجيهية

خلصت الدراسة إلى أن الأفعال التمثيلية تُمثّل الغالبية العظمى من الأفعال الكلامية في خطابات عطاف بنسبة تتجاوز 55% من مجموع الأفعال الإنجازية المُحصاة. ويُفسَّر ذلك بطبيعة الخطاب الدبلوماسي الذي يقوم أساسًا على تقديم وجهات النظر والمواقف وتبريرها. تليها في الترتيب التوجيهيات بنسبة تقارب 28%، وهو ما يعكس طابع الدبلوماسية الجزائرية القائم على المناداة بالحلول ومطالبة الأطراف الدولية بالتصرف[1].

أما الالتزاميات والإعلانيات فلا تتعدى مجتمعةً نسبة 17%، وهو ما يُجسّد مبدأ الحيطة الدبلوماسية القائل بضرورة تفادي التعهدات المطلقة التي قد تُقيّد هامش المناورة السياسية. وتتوافق هذه النسب مع ما رصده غرايس[2] من أن الخطاب الرسمي يميل إلى تعظيم المحتوى المعلوماتي وتقليص درجة الالتزام المباشر.

[1] Dore J. & Gordon D., "How to Ask for Something in Five Ways: Developmental Pragmatics", Journal of Child Language, Vol. 7, No. 2, 1980, pp. 401-420.
[2] H.P. Grice, op. cit., p. 45.

ثانيًا: الاقتصاد اللغوي في الأفعال غير المباشرة

كشفت الدراسة عن ظاهرة 'الاقتصاد الخطابي' في توظيف الأفعال الكلامية غير المباشرة؛ إذ يُحقق عطاف أكثر من هدف تواصلي واحد بملفوظ وحيد. فعبارة 'إن المجتمع الدولي مدعو للوقوف أمام مسؤولياته' على سبيل المثال تُنجز في آنٍ واحد: فعل توجيهي (مطالبة بالتدخل)، وفعل انتقادي ضمني (تأنيب المجتمع الدولي على التقصير)، وفعل إيصالي (تبليغ الرأي العام).[1]

ثالثًا: توظيف مبادئ التخاطب الغرايسية

رصدت الدراسة توظيف عطاف الانتقائي لمبادئ التخاطب الغرايسية الأربعة: فمبدأ الكمية يُحترم بعناية فائقة إذ تُعطى المعلومة الكافية دون إفراط ولا تقصير؛ ومبدأ الكيف يتجلى في الحرص على دعم الادعاءات بالمرجعيات القانونية والتاريخية؛ أما مبدأ الملاءمة فيبدو الأكثر توظيفًا استراتيجيًا، إذ تُصاغ الرسائل لتبدو مُنسجمة مع توقعات كل جمهور استهدافي بعينه. ومبدأ الطريقة يتجلى في الوضوح والبُعد عن الغموض مع الاحتفاظ بهامش من الالتباس المقصود.[2]

المطلب الثاني: نتائج التحليل الاتصالي

يُقدّم المطلب الثاني تجميعًا لنتائج التحليل الاتصالي على أربعة محاور: أولًا، تقييم الكفاءة الاتصالية ومتطلبات الجمهور المتعدد، حيث يتطلب الخطاب تكييفًا بين المصداقية الوطنية والانفتاح الدولي. ثانيًا، دراسة فاعلية القنوات الاتصالية وملاءمتها للرسالة والجمهور. ثالثًا، تحليل التأثير الاتصالي والبُعد التلقّوي عبر استراتيجيات الإقناع. رابعًا، رصد الصورة الذهنية ورأس المال الرمزي للدبلوماسي الجزائري في فضاءٍ تنافسيٍّ دوليٍّ. ويُشكّل الجمع بين هذه المحاور مدخلًا لاستخلاص النتائج الاتصالية الرئيسة للخطاب الدبلوماسي الجزائري.

[1] Hartmut Haberland & Jacob L. Mey, "Editorial: Linguistics and Pragmatics", Journal of Pragmatics, Vol. 1, 1977, pp. 1-12.

[2] Naomi Baron, Always On: Language in an Online and Mobile World, Oxford University Press, 2008, p. 27.

أولًا: الكفاءة الاتصالية ومتطلبات الجمهور المتعدد

تكشف نتائج التحليل الاتصالي أن خطابات عطاف تتميز بما يمكن تسميته 'ثنائية الجمهور'؛ فهي تُرسَل في آنٍ واحد إلى جمهورين متمايزين: الجمهور الدولي والأطراف الدبلوماسية المخاطَبة مباشرةً، والجمهور الداخلي الجزائري الذي يتابع السياسة الخارجية لبلاده. ويُولّد هذا التوجه نحو الجمهور المزدوج ما يُسميه شرام 'مجال الخبرة المشترك' الذي يُتيح للرسالة التداول في سياقات دلالية متعددة[1].

وقد أثبتت الدراسة أن عطاف يُجيد إدارة هذه الثنائية عبر استخدام صياغات ذات مستويات دلالية متعددة، تُرضي الجمهور الداخلي بتأكيد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، وتخاطب في الوقت ذاته الجمهور الدولي بلغة براغماتية تستوعب متطلبات الدبلوماسية متعددة الأطراف[2] .

ثانيًا: فاعلية القنوات الاتصالية

أشارت نتائج التحليل إلى تبايُن واضح في أسلوب عطاف بتبايُن القناة الاتصالية. ففي المحافل الأممية الرسمية كالأمم المتحدة، يغلب الطابع الرسمي وتسود اللغة القانونية الدقيقة والمصطلح الدبلوماسي الأكاديمي.[3] في المقابل، يتبنى في المؤتمرات الصحفية أسلوبًا أكثر مباشرةً وأكثر قربًا من اللغة الحجاجية اليومية، مُراعيًا خصائص المتلقي الإعلامي الباحث عن الوضوح والتأثير.

ثالثًا: التأثير الاتصالي والبُعد التلقّوي

تُسلّط النتائج الضوء على ما يمكن تسميته بـ'المردودية الاتصالية' لخطابات عطاف. إذ تبيّن أن هذه الخطابات تحقق استجابة إعلامية دولية ملحوظة، تتجلى في الاستشهاد بها في التقارير الدولية والمقالات التحليلية.[4] وهو ما يُجسّد نجاعة الاستراتيجية الاتصالية في الإطار التداولي لستيوارت هول[5] القائل بأن الخطاب الفعال هو ذلك الذي يتمكن من فرض نمط تشفيره على الجمهور المستهدف.

[1] Wilbur Schramm, The Process and Effects of Mass Communication, University of Illinois Press, 1954, p. 3.
[2] Everett M. Rogers, Communication of Innovations: A Cross-Cultural Approach, Free Press, New York, 1971, p. 11.
[3] James W. Carey, Communication as Culture: Essays on Media and Society, Routledge, New York, 1992, p. 15.
[4] Bernard Berelson & Gary Steiner, Human Behavior: An Inventory of Scientific Findings, Harcourt, Brace and World, New York, 1964, p. 527.
[5] Stuart Hall, "Encoding/Decoding", in Simon During (ed.), The Cultural Studies Reader, Routledge, London, 1993, pp. 90-103.

رابعًا: الصورة الذهنية ورأس المال الرمزي

أبرزت الدراسة أن خطابات عطاف تساهم في تكريس ما يمكن تسميته بـ'رأس المال الرمزي' للدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي. وذلك من خلال تقديم الجزائر بوصفها دولةً ذات تاريخ كفاحي ووفية لمبادئ ثابتة، وفاعلًا دبلوماسيًا راشدًا وعقلانيًا يسعى إلى الحلول التفاوضية لا التصعيدية.

وتتجلى هذه الاستراتيجية في الحرص على تقديم الجزائر بوصفها وسيطًا وفاعلًا محوريًا في القضايا الإقليمية الكبرى كالأزمة الليبية، وملفات الساحل الإفريقي، والقضية الفلسطينية، مما يُرسّخ ثقلها الدبلوماسي ويُضفي على خطاباتها مصداقية دولية متزايدة.

المطلب الثالث: الاستنتاج العام

نتطرق في هذا الجزء من دراستنا الى الاستنتاج العام للدراسة، مُجمّعًا نتائج التحليل التداولي والاتصالي في إطارٍ تركيبيٍّ يُجيب على إشكالية البحث من جهة، أولًا: تكامل البُعدين التداولي والاتصالي، حيث يتضح أن الخطاب الدبلوماسي لا يُمكن فهمه بمعزل عن الأفعال الكلامية واستراتيجيات التأثير معًا. ثانيًا: استخلاص سمات الخطاب الدبلوماسي الجزائري، المتمثلة في الثبات المبدئي مع المرونة التكتيكية، وتعظيم الشرعية الأخلاقية والقانونية، وتوازن الحضور والغياب، والتنغيم الأخلاقي الإنساني. ثالثًا: رصد الأبعاد التداولية المُضمَرة التي تتجاوز السطح اللفظي إلى المعاني الضمنية والتوجيهات الخفية. رابعًا: تحديد حدود الدراسة وآفاقها، من حيث محدودية العينة والمنهج، واقتراح مسارات بحثية مستقبلية تُعمّق في دراسة الخطاب الدبلوماسي المعاصر.

أولًا: تكامل البُعدين التداولي والاتصالي

يُفضي التحليل المزدوج التداولي الاتصالي لخطابات أحمد عطاف إلى جملة من الاستنتاجات الجوهرية: إن ثمة تكاملًا بنيويًا بين الاستراتيجيات التداولية والمقاصد الاتصالية في هذه الخطابات[1]؛ فالمستوى التداولي بما ينطوي عليه من أفعال كلامية واستراتيجيات تداولية يُشكّل الركيزة المُولِّدة للمعنى، في حين يتولى المستوى الاتصالي مهمة إيصال هذا المعنى وتوجيهه نحو الجمهور المستهدف.

[1] Adam Jaworski & Nikolas Coupland (eds.), The Discourse Reader, 2nd ed., Routledge, London, 2006, p. 3.

ويُجسّد هذا التكامل ما يُسميه فان دايك 'المثلث الذهبي للخطاب'[1] المتكوّن من: بنية الخطاب، وسياق الخطاب، والوظيفة الاجتماعية للخطاب .فخطاب عطاف يُوظّف هذه الأضلاع الثلاثة بكفاءة ملحوظة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

ثانيًا: سمات الخطاب الدبلوماسي الجزائري

تُبيّن الدراسة أن الخطاب الدبلوماسي الجزائري في شخص عطاف يتسم بجملة من السمات المميزة التي تستحق الإشارة والتأمل:[2]

السمة الأولى – الثبات المبدئي مع المرونة التكتيكية: إذ يجمع الخطاب بين الثوابت الراسخة للسياسة الخارجية الجزائرية من جهة، والقدرة الفائقة على التكيّف مع متطلبات كل مقام وسياق تواصلي من جهة أخرى. وهو توازن دقيق يُجسّد حنكة الدبلوماسي المتمرس.

السمة الثانية – تعظيم الشرعية الأخلاقية والقانونية: من خلال الاستناد الدائم إلى مرجعيات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، مما يُعطي المواقف الجزائرية بُعدًا كونيًا يتجاوز حدود المصلحة الضيقة.

السمة الثالثة – توازن الحضور والغياب: فثمة أشياء يُصرَّح بها وأخرى تُمرَّر ضمنيًا، وأشياء يُطوى عنها الكلام بحسب ما تقتضيه ضرورات المفاوضة الدبلوماسية. وهو ما يُعكس ما يُسميه كريس 'الاختيار التواصلي الواعي.'

السمة الرابعة – التنغيم الأخلاقي الإنساني: إذ لا يخلو أي خطاب من خطابات عطاف من إشارة إلى القيم الإنسانية الكونية والأبعاد الحقوقية، وهو ما يُكسبه صفة الخطاب الشامل الذي يتجاوز الحساسيات الجيوسياسية ليخاطب الضمير الإنساني العالمي[3].

ثالثًا: الأبعاد التداولية المُضمَرة

يكشف التحليل التداولي العميق لخطابات عطاف عن طبقة من المضمَرات والافتراضات المُسبَقة التي تُشكّل في مجملها بنيةً تحتية خطابية توجّه المتلقي نحو قراءة محددة للواقع الجيوسياسي الإقليمي.[4] ومن أبرز هذه

[1] Teun A. van Dijk, Discourse and Context: A Sociocognitive Approach, Cambridge University Press, 2008, p. 56.
[2] Ruth Wodak & Michael Meyer (eds.), Methods for Critical Discourse Analysis, 2nd ed., SAGE Publications, London, 2009, pp. 1-14.
[3] Gunter Kress, Multimodality: A Social Semiotic Approach to Contemporary Communication, Routledge, London, 2010, p. 28.
[4] Emmanuel Levinas, Totalité et Infini : Essai sur l'extériorité, Martinus Nijhoff, La Haye, 1961, p. 39.

المضمرات: الافتراض بأن الجزائر تحتل موقعًا أخلاقيًا متميزًا في الفضاء الدولي يُخوّلها لعب دور الوسيط والمحكَّم؛ وافتراض أن ثمة تضامنًا عربيًا وإفريقيًا ينبغي تعزيزه والدفاع عنه.

رابعًا: حدود الدراسة وآفاقها

تُقرّ الدراسة بجملة من الحدود المنهجية التي ينبغي مراعاتها عند تقييم نتائجها: أولًا حدود العيّنة المختارة، إذ لا تُمثّل الخطابات المحللة مجمل الإنتاج الخطابي لعطاف؛ وثانيًا صعوبة الإحاطة الشاملة بكل الأبعاد السياقية التي قد تُغيّر من قراءة الأفعال الكلامية؛ وثالثًا التحدي المنهجي المتعلق بالتمييز بين ما هو استراتيجية واعية وما هو نمط خطابي تلقائي.

أما آفاق البحث المستقبلي فتمتد نحو: توسيع نطاق التحليل المقارن بين عطاف ونظرائه من وزراء الخارجية العرب والأفارقة؛ وإجراء دراسات التلقي الدولي لخطاباته؛ وتطبيق مناهج تحليل الخطاب الحاسوبي للإحصاء الدقيق للأنماط اللغوية والتداولية.

3– دور الخطاب في العلاقات العامة وبناء الصورة الذهنية :

1 استراتيجيات تحسين صورة الجزائر الدولية :

يُعد بناء وتحسين الصورة الذهنية للدولة من الأهداف الرئيسية للعلاقات العامة الدولية والدبلوماسية العامة. والصورة الذهنية (Image) هي مجموع التصورات والانطباعات التي يحملها الجمهور الدولي عن دولة ما، وهي تتشكل من خلال تجارب متعددة وتفاعلات متنوعة، من بينها الخطاب الدبلوماسي الرسمي. [1]

[1]. عبد الحميد، محمد (2015). *الاتصال السياسي والإعلام: النظرية والتطبيق*. القاهرة: عالم الكتب.

يساهم خطاب أحمد عطاف بشكل استراتيجي في بناء وتعزيز صورة إيجابية للجزائر على المستوى الدولي من خلال عدة آليات ومحاور:

عناصر الصورة المستهدفة للجزائر :

1. دولة مبدئية وملتزمة بالقيم :

من خلال التأكيد المستمر على ثوابت السياسة الخارجية والمبادئ الأخلاقية، يُبرز الخطاب صورة الجزائر كدولة:

-ملتزمة بالقانون الدولي والشرعية الأممية.

-داعمة لحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير.

-رافضة للازدواجية والانتهازية السياسية.

-متمسكة بالمبادئ حتى في مواجهة الضغوط.

2 فاعل إقليمي مسؤول ومستقر :

يقدم الخطاب الجزائر كدولة إقليمية رائدة:

-تساهم في حل النزاعات الإقليمية من خلال الوساطة والحوار.

-تدعم الاستقرار والأمن في منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

-تلعب دوراً قيادياً في المنظمات الإقليمية (الاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية).

-تتبنى رؤية استراتيجية للتعاون الإقليمي والتنمية المشتركة.

3. شريك موثوق ومحاور جاد :

من خلال الاحترافية والوضوح في الخطاب:

-تظهر الجزائر كشريك يحترم التزاماته الدولية.

-تقدم نفسها كدولة يمكن الاعتماد عليها في التعاون الدولي.

-تعزز سمعتها كمحاور جاد في المفاوضات والحوارات الدولية.

-تبني علاقات طويلة الأمد مبنية على الثقة المتبادلة[1].

4. صوت الجنوب العالمي والدول النامية :

يبرز الخطاب دور الجزائر كممثل لمصالح العالم النامي:

-الدفاع عن قضايا الدول النامية في المحافل الدولية.

-المطالبة بإصلاح النظام الدولي لتحقيق عدالة أكبر.

-تعزيز التعاون جنوب-جنوب كبديل للتبعية.

[1] وثائق الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ذات الصلة بالمواقف الجزائرية.

-رفع صوت إفريقيا والعالم العربي في صنع القرار الدولي[1].

3 الآليات العملية لبناء الصورة :

يتم بناء هذه الصورة من خلال عدة آليات عملية في الخطاب:

-التكرار الاستراتيجي: تكرار الرسائل الأساسية في مختلف المناسبات لترسيخها في أذهان الجمهور الدولي.

-القصص والسرديات: استخدام السرديات التاريخية والأمثلة الواقعية لتجسيد المبادئ المجردة.

-الرموز والمراجع: توظيف رموز وطنية ودولية يسهل التعرف عليها وفهمها.

-الاتساق عبر الزمن: الحفاظ على تماسك الخطاب واتساقه مع المواقف السابقة، مما يعزز المصداقية.

2 تفاعل الرأي العام والدبلوماسية العامة :

يمثل الرأي العام الدولي هدفاً محورياً للخطاب الدبلوماسي المعاصر. فبخلاف الدبلوماسية التقليدية التي تركز على العلاقات بين الحكومات، تسعى الدبلوماسية العامة إلى التأثير المباشر في الرأي العام في الدول الأخرى، انطلاقاً من فكرة أن الرأي العام يؤثر بدوره في سياسات الحكومات. [2]

[1] الخطابات والتصريحات الرسمية لوزارة الخارجية الجزائرية، متاحة على الموقع الرسمي للوزارة.
[2] تقارير وكالة الأنباء الجزائرية (واج) حول النشاطات الدبلوماسية.

قنوات الوصول إلى الرأي العام :

يصل خطاب أحمد عطاف إلى الرأي العام الدولي عبر عدة قنوات:

وسائل الإعلام الدولية	تغطية إعلامية للخطابات والتصريحات في المحافل الدولية	وصول واسع لجماهير متنوعة في مختلف الدول
المنصات الرقمية	نشر الخطابات والتصريحات على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الرسمية	تفاعل مباشر مع الجمهور وانتشار سريع للرسائل

المؤتمرات والندوات الدولية	المشاركة المباشرة في فعاليات دولية وإقليمية	التأثير في النخب الفكرية والأكاديمية والسياسية
التقارير الأممية والإقليمية	تضمين المواقف الجزائرية في الوثائق والتقارير الرسمية	توثيق المواقف وتعزيز مصداقيتها

مؤشرات التأثير في الرأي العام: يمكن قياس تأثير الخطاب الدبلوماسي في الرأي العام من خلال عدة مؤشرات:

–التغطية الإعلامية: حجم ونوعية التغطية الإعلامية للمواقف الجزائرية في وسائل الإعلام الدولية والإقليمية.

–التفاعل الرقمي: عدد المشاهدات والمشاركات والتعليقات على المنصات الرقمية.

–الاستشهادات الأكاديمية: استخدام الباحثين والأكاديميين لخطابات عطاف كمراجع في دراساتهم.

–التأييد الشعبي: مظاهر التأييد الشعبي في الدول الأخرى للمواقف الجزائرية.[1]

[1] قدور، عبد الله) 2019 .(*الدبلوماسية الجزائرية والتحديات الإقليمية* .الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، ص 112-145.

3 تقييم فعالية الأداء الاتصالي :

يُعد تقييم فعالية الخطاب الدبلوماسي خطوة ضرورية لفهم مدى نجاحه في تحقيق أهدافه الاستراتيجية. ورغم صعوبة القياس الدقيق للتأثير الدبلوماسي، إلا أن هناك عدة معايير ومؤشرات يمكن الاستناد إليها.[1]

معايير تقييم الفعالية :

1. المعيار السياسي :

-مدى تبني المنظمات الدولية والإقليمية للمواقف الجزائرية.

-نجاح الجزائر في حشد التأييد الدولي للقضايا التي تدافع عنها.

-تأثير الخطاب في تشكيل القرارات والسياسات الدولية.

2. المعيار الإعلامي :

-حجم التغطية الإعلامية الإيجابية أو المحايدة.

-نسبة الإشارات الإيجابية مقابل السلبية في التقارير الإعلامية.

-مدى انتشار الرسائل الرئيسية للخطاب في الخطاب الإعلامي العام[2].

[1] وكالة الأنباء الجزائرية (واج) *بتقارير حول النشاطات الدبلوماسية*.2025-2022 .

[2] UN News (2024). Algeria's Foreign Minister calls for ending the hell imposed on the Palestinian people. متاح على: *https://news.un.org*

3. المعيار الدبلوماسي :

-تحسن العلاقات الثنائية مع دول مهمة.

-نجاح المبادرات الدبلوماسية الجزائرية.

-تزايد الطلب على دور الجزائر الوساطي في النزاعات الإقليمية[1].

4. المعيار الأكاديمي والبحثي :

-زيادة الاهتمام الأكاديمي بالسياسة الخارجية الجزائرية.

-تحسن الصورة الذهنية للجزائر في الدراسات والاستطلاعات الدولية.

-الاستشهاد بالمواقف الجزائرية في الأدبيات الأكاديمية.

نقاط القوة في الأداء الاتصالي :

من خلال التحليل، يمكن رصد عدة نقاط قوة في الأداء الاتصالي لأحمد عطاف:

-الثبات والاتساق: الحفاظ على تماسك الخطاب مع الثوابت الوطنية يعزز المصداقية والموثوقية.

-الاحترافية اللغوية: إتقان اللغة والمصطلحات الدبلوماسية يضمن وضوح الرسائل وفهمها بشكل صحيح.

[1] قدور، عبد الله) 2019 .(*الدبلوماسية الجزائرية والتحديات الإقليمية* .الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، ص 112-145.

–التوازن بين الحزم والاعتدال: القدرة على الدفاع القوي عن المواقف دون الوقوع في التصعيد غير المحسوب.

–التأطير الاستراتيجي: مهارة في تأطير القضايا ضمن أطر مرجعية مقبولة دولياً (القانون الدولي، حقوق الإنسان).[1]

مجالات التحسين المحتملة :

رغم الفعالية العامة، هناك دائماً مجالات للتطوير والتحسين:

–تعزيز الحضور الرقمي: الاستثمار أكثر في المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جماهير أوسع وأصغر سناً.

–التنويع في الجماهير المستهدفة: تطوير رسائل موجهة لشرائح محددة كالشباب، المجتمع المدني، الأكاديميين.

–القصص والسرديات الإنسانية: استخدام أكبر للقصص الإنسانية الملموسة لتعزيز التأثير العاطفي للخطاب.

–التقييم المستمر: تطوير آليات منهجية لرصد وتقييم تأثير الخطاب بشكل مستمر وتعديل الاستراتيجيات وفقاً للنتائج.[2]

[1] عبد الحميد، محمد) 2015 .(*الاتصال السياسي والإعلام: النظرية والتطبيق* .القاهرة: عالم الكتب، ص 112-135.

[2]. Entman, Robert M. (1993). "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm". *Journal of Communication*, 43(4), 51-58.

خات

الخاتمة والتوصيات

1. استنتاجات الدراسة التحليلية :

الخاتمة العامة :

خلصت هذه الدراسة التحليلية المعمقة لخطاب أحمد عطاف السياسي والدبلوماسي إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تلقي الضوء على طبيعة الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة وأدواتها الاتصالية. لقد أظهر التحليل أن الخطاب الدبلوماسي ليس مجرد أداة تواصل، بل هو استراتيجية متكاملة لبناء الصورة وإدارة العلاقات وحماية المصالح الوطنية.

النتائج الرئيسية للدراسة :

أولاً: التماسك الاستراتيجي والاتساق المبدئي :

أكدت الدراسة أن خطاب أحمد عطاف يتميز بتماسك استراتيجي واضح واتساق تام مع ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية. هذا الاتساق ليس عشوائياً، بل هو نتاج فهم عميق للهوية الدبلوماسية الجزائرية والتزام واعٍ بالمبادئ التاريخية التي تأسست عليها السياسة الخارجية منذ الاستقلال. هذا التماسك يعزز مصداقية الجزائر ويجعلها شريكاً يمكن الاعتماد عليه في العلاقات الدولية.

ثانياً: الثراء والتنوع في الاستراتيجيات الحجاجية :

كشف التحليل الحجاجي عن توظيف متطور ومتنوع لأساليب الإقناع، حيث يجمع الخطاب بين الحجج القانونية الصارمة، والحجج الأخلاقية المؤثرة، والحجج التاريخية العميقة. هذا التنوع يجعل الخطاب قادراً على مخاطبة جماهير متنوعة بخلفيات ثقافية وفكرية مختلفة، ويزيد من قوته الإقناعية على المستوى الدولي.

ثالثاً: الفعالية في إدارة الأزمات والتحديات :

أظهرت الدراسة أن الخطاب الدبلوماسي لعطاف يتمتع بقدرة عالية على إدارة الأزمات الدبلوماسية والتحديات الإقليمية. من خلال المزج بين الحزم في الدفاع عن المواقف المبدئية والمرونة في الأساليب، ينجح الخطاب في حماية المصالح الوطنية دون الوقوع في التصعيد غير المحسوب. هذا التوازن الدقيق يعكس نضجاً دبلوماسياً وحكمة في التعامل مع الملفات الحساسة.

رابعاً: المساهمة الفعالة في بناء الصورة الإيجابية :

ساهمت خطابات أحمد عطاف بشكل ملموس في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للجزائر كفاعل إقليمي مسؤول وداعم للشرعية الدولية. من خلال التأكيد المستمر على المبادئ والقيم، والدفاع عن قضايا الشعوب المظلومة، والمساهمة في جهود السلام والاستقرار، نجح الخطاب في تعزيز مكانة الجزائر كصوت مستقل ومؤثر في المحافل الدولية.

خامساً: التأثير الإقليمي والدولي الملموس :

أثبتت الدراسة أن الخطاب الدبلوماسي الجزائري نجح في حشد الدعم الإقليمي والدولي للعديد من المواقف والقضايا. سواء في الاتحاد الإفريقي، أو جامعة الدول العربية، أو الأمم المتحدة، تمكنت الجزائر من بناء تحالفات واسعة وتحقيق إجماع حول مواقفها في قضايا محورية، وهو ما يؤكد فعالية الاستراتيجيات الاتصالية المعتمدة.

سادساً: الربط الناجح بين النظرية والتطبيق :

من الناحية الأكاديمية، أثبتت الدراسة أن تطبيق مناهج تحليل الخطاب النقدي على الخطاب الدبلوماسي يوفر رؤى عميقة حول آليات الاتصال السياسي والعلاقات العامة الدولية. الخطاب الدبلوماسي لأحمد عطاف يمثل نموذجاً تطبيقياً غنياً للدراسة، يُظهر كيف تتجسد المفاهيم النظرية في الممارسة الفعلية.

2 التوصيات والآفاق البحثية :

بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الموجهة لمختلف الفئات المعنية، بالإضافة إلى اقتراح آفاق بحثية مستقبلية تسهم في إثراء هذا المجال المعرفي.

التوصيات حسب الفئات المستهدفة :

للباحثين والأكاديميين :

1. **توسيع نطاق الدراسات:** ضرورة إجراء دراسات مقارنة تتناول خطابات دبلوماسيين جزائريين آخرين عبر فترات زمنية مختلفة لرصد التطور والاستمرارية في الخطاب الدبلوماسي الجزائري.

2. **الدراسات المقارنة الإقليمية:** إجراء تحليلات مقارنة بين الخطاب الدبلوماسي الجزائري وخطابات دبلوماسية عربية وإفريقية أخرى لتحديد الخصوصيات والقواسم المشتركة.

3. **التحليل الكمي:** استكمال التحليل الكيفي بدراسات كمية تقيس بشكل إحصائي تكرار الموضوعات والحجج والأساليب في مدونة أوسع من الخطابات.

4. **دراسة التلقي والتأثير:** إجراء دراسات تجريبية أو مسحية لقياس تأثير الخطاب الدبلوماسي على الرأي العام في دول مختلفة.

للممارسين والدبلوماسيين :

1. **برامج تدريبية متخصصة:** تطوير برامج تدريبية للدبلوماسيين والمتحدثين الرسميين تستند إلى أفضل الممارسات المستخلصة من تحليل خطابات ناجحة.

2. **دليل الممارسات الفضلى:** إعداد دليل إرشادي للاتصال الدبلوماسي يوثق الاستراتيجيات والتقنيات الفعالة في صياغة الخطابات وإدارة الأزمات.

3. **الاستثمار في الأدوات الرقمية:** تطوير استراتيجية متكاملة للدبلوماسية الرقمية تستفيد من المنصات الحديثة للوصول إلى جماهير أوسع وأكثر تنوعاً.

4. **آليات الرصد والتقييم:** إنشاء وحدات متخصصة لرصد وتقييم تأثير الخطاب الدبلوماسي بشكل منهجي ومستمر.

لصانعي القرار والمسؤولين :

1. **تعزيز الدبلوماسية العامة:** زيادة الاستثمار في برامج الدبلوماسية العامة والعلاقات العامة الدولية كجزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية.

2. **التنسيق المؤسسي**: تعزيز التنسيق بين وزارة الخارجية والجهات الإعلامية والثقافية لضمان تماسك الرسائل وتكامل الجهود.

3. **دعم البحث الأكاديمي**: تشجيع البحث الأكاديمي في مجال الدبلوماسية والاتصال السياسي من خلال منح بحثية وشراكات مع الجامعات.

4. **بناء قدرات الكوادر**: الاستثمار في تكوين جيل جديد من الدبلوماسيين المتخصصين في الاتصال الاستراتيجي والعلاقات العامة الدولية.

للإعلاميين ووسائل الإعلام :

1. **التغطية المعمقة**: تطوير أساليب تغطية أكثر عمقاً وتحليلية للخطاب الدبلوماسي الجزائري، بدلاً من الاكتفاء بالنقل السطحي.

2. **التدريب المتخصص**: تنظيم دورات تدريبية للصحفيين حول فهم الخطاب الدبلوماسي وأساليب تحليله ونقله بدقة.

3. **الشراكات الإعلامية**: تعزيز التعاون بين وسائل الإعلام الوطنية ونظيرتها الإقليمية والدولية لضمان وصول أوسع للرسائل الدبلوماسية الجزائرية.

الآفاق البحثية المستقبلية :

تفتح هذه الدراسة عدة مسارات بحثية واعدة يمكن أن تسهم في تعميق الفهم لهذا المجال:

-دراسة التطور التاريخي: تحليل تطور الخطاب الدبلوماسي الجزائري عبر العقود منذ الاستقلال، لرصد الثوابت والمتغيرات وتأثير السياقات الدولية المختلفة.

-التحليل المقارن متعدد الحالات: دراسة مقارنة بين الخطاب الدبلوماسي لعدة دول نامية ذات توجهات مشابهة للجزائر لتحديد أنماط مشتركة وخصوصيات وطنية.

-تأثير الخطاب على السياسات: بحث العلاقة السببية بين الخطاب الدبلوماسي والسياسات العامة في مجالات كالتعاون الدولي والتجارة والاستثمار.

-الخطاب الدبلوماسي في العصر الرقمي: دراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية على طبيعة الخطاب الدبلوماسي وأساليبه.

-التحليل النفسي والسيكولوجي: دراسة الجوانب النفسية والعاطفية في الخطاب الدبلوماسي وتأثيرها على الإقناع وبناء التعاطف.

-الخطاب والهوية الوطنية: بحث كيفية مساهمة الخطاب الدبلوماسي في تشكيل وتعزيز الهوية الوطنية والانتماء لدى المواطنين.

الكلمة الختامية :

في الختام، تؤكد هذه الدراسة أن الخطاب الدبلوماسي لأحمد عطاف يمثل نموذجاً متميزاً للدبلوماسية الاحترافية المبنية على المبادئ والقيم، والتي تجمع بين الأصالة والحداثة، بين الحزم والحكمة، بين الالتزام بالثوابت والمرونة في الأساليب. إن دراسة هذا الخطاب لا تقتصر أهميتها على الجانب الأكاديمي، بل تمتد إلى تقديم دروس عملية للممارسين وصانعي القرار في مجالات الاتصال السياسي والعلاقات العامة الدولية.

نأمل أن تكون هذه المذكرة قد ساهمت في إلقاء الضوء على جانب مهم من جوانب الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة، وأن تفتح المجال أمام مزيد من الدراسات والأبحاث التي تعمق الفهم وتطور الممارسة في هذا الحقل الحيوي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولاً: المصادر الأولية :

1. الخطابات والتصريحات الرسمية لوزارة الخارجية الجزائرية، متاحة على الموقع الرسمي للوزارة.

2. محاضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي (2022–2025).

3. تقارير وكالة الأنباء الجزائرية (واج) حول النشاطات الدبلوماسية.

4. وثائق الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ذات الصلة بالمواقف الجزائرية.

5. المقابلات الصحفية والحوارات التلفزيونية لأحمد عطاف في وسائل الإعلام المحلية والدولية.

ثانياً: المراجع باللغة العربية :

1. عبد الحميد، محمد (2015). *الاتصال السياسي والإعلام: النظرية والتطبيق*. القاهرة: عالم الكتب.

2. عجوة، علي (2012). *العلاقات العامة الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

3. بلقاسم، سويقات (2018). *السياسة الخارجية الجزائرية: الثوابت والمتغيرات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

4. زروقي، مصطفى (2020). *تحليل الخطاب السياسي: مقاربات نظرية وتطبيقية*. بيروت: دار الفكر العربي.

5. قدور، عبد الله (2019). *الدبلوماسية الجزائرية والتحديات الإقليمية*. الجزائر: منشورات جامعة الجزائر.

ثالثا المراجع الاجنبية :

ثالثاً: المراجع باللغات الأجنبية

1. Roman Jakobson, "Closing Statement: Linguistics and Poetics", in Thomas Sebeok (ed.), Style in Language, MIT Press, Cambridge, 1960, pp. 350-377.
2. Dell Hymes, "Models of the Interaction of Language and Social Life", in J.J. Gumperz & D. Hymes (eds.), Directions in Sociolinguistics, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1972, pp. 35-71.
3. Jürgen Habermas, The Theory of Communicative Action, Vol. 1: Reason and the Rationalization of Society, Beacon Press, Boston, 1984, p. 99.
4. Harold D. Lasswell, "The Structure and Function of Communication in Society", in Lyman Bryson (ed.), The Communication of Ideas, Harper and Row, New York, 1948, p. 37.
5. John L. Austin, How to Do Things with Words, op. cit., pp. 94-108.

6. John R. Searle, Expression and Meaning: Studies in the Theory of Speech Acts, Cambridge University Press, 1979, pp. 1-29.

7. François Recanati, Literal Meaning, Cambridge University Press, 2004, p. 17.

8. Geoffrey N. Leech, Principles of Pragmatics, Longman, London, 1983, pp. 203-211.

9. Katharina Barbe, Irony in Context, John Benjamins Publishing, Amsterdam, 1995, pp. 45-52.

10. Penelope Brown & Stephen C. Levinson, Politeness: Some Universals in Language Usage, Cambridge University Press, 1987, pp. 60-84

11. Erving Goffman, Interaction Ritual: Essays on Face-to-Face Behavior, Doubleday, New York, 1967, p. 5.

12. Claire Kramsch, Language and Culture, Oxford University Press, 1998, p. 73.

13. Norman Fairclough, Analysing Discourse: Textual Analysis for Social Research, Routledge, London, 2003, pp. 21-38.

14. Roger Brown & Albert Gilman, "The Pronouns of Power and Solidarity", in Thomas Sebeok (ed.), Style in Language, MIT Press, 1960, pp. 253-276.

15. Dore J. & Gordon D., "How to Ask for Something in Five Ways: Developmental Pragmatics", Journal of Child Language, Vol. 7, No. 2, 1980, pp. 401-420.

16. H.P. Grice, op. cit., p. 45.

17. Hartmut Haberland & Jacob L. Mey, "Editorial: Linguistics and Pragmatics", Journal of Pragmatics, Vol. 1, 1977, pp. 1-12.

18. Naomi Baron, Always On: Language in an Online and Mobile World, Oxford University Press, 2008, p. 27.

19. Wilbur Schramm, The Process and Effects of Mass Communication, University of Illinois Press, 1954, p. 3.

20. Everett M. Rogers, Communication of Innovations: A Cross-Cultural Approach, Free Press, New York, 1971, p. 11.

21. James W. Carey, Communication as Culture: Essays on Media and Society, Routledge, New York, 1992, p. 15.

22. Bernard Berelson & Gary Steiner, Human Behavior: An Inventory of Scientific Findings, Harcourt, Brace and World, New York, 1964, p. 527.

23. Stuart Hall, "Encoding/Decoding", in Simon During (ed.), The Cultural Studies Reader, Routledge, London, 1993, pp. 90-103.

24. Adam Jaworski & Nikolas Coupland (eds.), The Discourse Reader, 2nd ed., Routledge, London, 2006, p. 3.

25. Teun A. van Dijk, Discourse and Context: A Sociocognitive Approach, Cambridge University Press, 2008, p. 56.

26. Ruth Wodak & Michael Meyer (eds.), Methods for Critical Discourse Analysis, 2nd ed., SAGE Publications, London, 2009, pp. 1-14.

27. Gunter Kress, Multimodality: A Social Semiotic Approach to Contemporary Communication, Routledge, London, 2010, p. 28.

28. Emmanuel Levinas, Totalité et Infini : Essai sur l'extériorité, Martinus Nijhoff, La Haye, 1961, p. 39.

رابعاً: المقالات العلمية :

1. مقالات حول السياسة الخارجية الجزائرية في *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*.

2. أبحاث في *مجلة الاتصال والعلوم الإنسانية* حول تحليل الخطاب السياسي.

خامساً: المواقع الإلكترونية والمصادر الرقمية :

- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية.
- موقع الأمم المتحدة (قاعدة بيانات الوثائق الرسمية).
- موقع الاتحاد الإفريقي الرسمي.

- موقع جامعة الدول العربية.

- وكالة الأنباء الجزائرية (واج).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
قسم علوم الاعلام والاتصال

وثيقة ايداع المذكرة

الموضوع:
تحليل الخطاب - المباشر وغير المباشر
دراسة تحليلية لعينة من خطابات المرجان

إعداد الطالب :
1- سعيداني عبد الرحمان رقم التسجيل: 201835083762
2- حسين خير الدين رقم التسجيل: 202135089236

القسم: إعلام واتصال **الشعبة:** إتصال

التخصص إتصال وعلاقات عامة

إشراف الأستاذ (ة): يحي تقي الدين

الرتبة:

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2026-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

رئيس قسم علوم الإعلام و الإتصال
يوسفي عبد العالي

رئيس قسم علوم الإعلام والإتصال

Web site : http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/ البوابة الالكترونية:
Face book : https://www.facebook.com/FshsUnivMsila/ الفايسبوك:
Tél / Fax : +213 35 35 3044 هاتف/فاكس:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
قسم علوم الاعلام والاتصال
الرقم: / 2026

انا

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

الممضي (ة) ادناه : السيد(ة): حريزي ضياء الدين

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 208786265

الصادرة بتاريخ : 2023/01/29 عن دائرة : مقرة

المسجل(ة)بكلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم: الإعلام والإتصال

تخصص: إتصال وعلاقات عامة تحت رقم التسجيل: 202135087236

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) عنوانها:

مذكرة ماستر بعنوان تحليل خطاب الجزائر في الأمم المتحدة دراسة عينة عن خطابات وزير الخارجية أحمد عطاف

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 07 جوان 2026

امضاء المعني (ة):

من رئيس المجلس ويفوض منه بموجب الإمضاء حسناة مناد

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
قسم علوم الاعلام والاتصال
الرقم: / 2026

انا

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

الممضي (ة) ادناه : السيد(ة): سعيدي أحمد عبد الرحمان

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 211905516

الصادرة بتاريخ : 2023/11/17 عن دائرة : مقرة

المسجل(ة)بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: الإعلام والاتصال

تخصص: إتصال وعلاقات عامة تحت رقم التسجيل: 208350393769

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) عنوانها:
مذكرة ماستر تحت عنوان تحليل خطاب
الجزائر في الأمم المتحدة دراسة لعينة من خطابات دورتي الخامسة والسبعين

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 07 جوان 2026

امضاء المعني (ة):

07 جوان 2026

عن رئيس المجلس
وبتفويض منه منتدب الرئيس
عميدة الكلية

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.